HSBA

تقرير السودان

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان

مسح الأسلحة الصغيرة

عدد ١٦ – نيسان / أبريل ٢٠١٠

الأعراض والأسباب

انعدام الأمن وشيوع التخلّف في ولاية شرق الاستوائية

تُعدّ ولاية شرق الاستوائية بين أكثر الولايات تقلباً وعرضة للصراع في جنوب السودان. نظراً إلى موقعها في صلب بؤرة الحرب الأهلية (١٩٨٣–٢٠٠٥)، شهدت هذه الولاية موجات عنيفة من الاقتتال بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، فضلاً عن العديد من الجماعات المسلحة المدعومة من الفريقين، خلّفت وراءها إرثاً ثقيلاً من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وأعداداً كبيرة من الأسلحة في أيدي المدنيين وعلاقات اجتماعية ومجتمعية محطّمة.

لقد عانت ولاية شرق الاستوائية أيضاً من انعدام مزمن للأمن الغذائي ونقص في الخدمات الأساسية وقلة الفرص الاقتصادية. فاستوطنت فيها سرقة الماشية وعمليات السطو المسلحة واللصوصية. ومع ضآلة أو انعدام الوجود الأمني الرسمي في العديد من أنحاء هذه الولاية، شاعت فيها دورات مطوّلة من الهجمات الانتقامية على الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي. غير أن اتفاق السلام الشامل الذي أدى إلى إنهاء الحرب الأهلية لم يسفر عن أي سلام ملموس بالنسبة إلى معظم المجتمعات المحلية في الولاية؛ في الواقع، لقد أدّت عودة لاجئي الحرب إلى قرى أجدادهم ووصول النازحين داخلياً مؤخراً من مناطق أخرى من السودان إلى تفاقم حدة التوتر والتنازع على الأرض والموارد.

من أجل تقييم التصوّرات المتعلقة بالتحديات الإنمائية والأمنية وتلك المتعلقة بالحكم في ولاية شرق الاستوائية، قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع المجموعة الدانمركية لإزالة الألغام بمسح للأسر المعيشية شملت نحو ٢,٤٠٠ عائلة في كلّ من مقاطعات توريت وماقوي وإيكوتوس، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،[١] وقد درس هذا المسح وجهات نظر المجيبين بشأن قضايا أمنية وإنمائية ملحّة، مع التركيز بشكل خاص على العنف المسلح؛ ضحايا الجرائم ومرتكبيها؛ الدوافع؛ الأسلحة؛ نزع السلاح؛ والقيمين على حفظ الأمن.[٢] وقد استكمل المسح بمقابلات نوعية ومناقشات جماعية مركزة مع الجهات المعنية الرئيسية في الولاية وجوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

من النتائج الرئيسية التي خلص إليها هذا المسح:

- اعتبر المجيبون في مجمل العيّنة التعليم وقدرة الوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة من أكثر شواغلهم إلحاحاً، تتبعهما القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة. كما شكّل الغذاء أيضاً مصدر قلق كبير في كلّ من توريت وإيكوتوس. أمّا مسألة الأمن، فاحتلت المراتب الأخيرة ضمن الشواغل العامة في كافة المقاطعات.
- عند السؤال عن أبرز المخاوف الأمنية، أشار المشاركون في توريت وإيكوتوس إلى سرقة الماشية والمخاطر الطبيعية (خاصة الجفاف) وعدم الاستقرار الناجم عن وجود الجماعات المسلحة. كما أعرب سكان مقاطعة ماقوي عن قلقهم إزاء النزاعات على الموارد الطبيعية، ومن ثم المخاطر الطبيعية.
- شكّلت عمليات القتل – بما في ذلك تلك التي عن غير قصد أو المتعمدة أو الانتقامية – ٤٠ في المائة من مجمل الجرائم المبلغ عنها خلال الأشهر الـ١٢ الماضية. واستناداً إلى بيانات مرجّحة، فقد اختبرت نحو ٥,٥٨٧ أسرة (± ٤٧٠) في المقاطعات الثلاث جريمة قتل خلال هذه الفترة.
- أمّا الأسلحة الأكثر استخداماً لارتكاب الجرائم – بما في ذلك جرائم القتل – فكانت البنادق من طراز AK–٤٧ أو غيرها من البنادق الرشاشة. غير أن نسبة متساوية من الجرائم – بما في ذلك جرائم القتل – قد ارتكبت من دون أي سلاح على الإطلاق.
- ٤٠ في المائة تقريباً (٣٨ في المائة) من مجمل الأسر التي شملها المسح قد أفادت عن امتلاكها لأسلحة نارية، مع ارتفاع المعدلات في إيكوتوس (٦٣ في المائة) وتوريت (٥٣ في المائة) مقارنة بتلك في ماقوي (١٥ في المائة). واستنادا إلى هذه الإفادات، حوالي ٢٤,٧٨٩ (± ٩٦٥) من الأسر في تلك المقاطعات الثلاث كانت تمتلك سلاحاً نارياً واحداً على الأقل.
- أشار المجيبون إلى الزعماء التقليديين (شيوخ العشائر ورؤساء القرى) بصفتهم القيّمين الرئيسيين على حفظ الأمن في مناطقهم (٩٠ في المائة)، يليهم الجيران (٤٨ في المائة) والزعماء الدينيون (٣٨ في المائة). أمّا تواجد الشرطة، فلم تتم الإشارة إليه إلاّ بنسبة ٢٧ في المائة، في حين لم تتخط الإشارة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان الـ٦ في المائة.
- اتسمت المواقف حيال نزع السلاح بالإيجابية، مع إفادة حوالي ٦٨ في المائة من مجمل العينة عن استعدادهم للتخلي عن أسلحتهم النارية، وتوقّع ٦٣ في المائة بأن يؤدي نزع السلاح إلى توطيد الأمن بشكل كبير في منطقتهم. غير أن المواقف قد تفاوتت إلى حد كبير تبعاً للمفاهيم المحلية لمسألة الأمن.

السياق

تقع ولاية شرق الاستوائية في الركن الجنوبي الشرقي من جنوب السودان، وهي متاخمة لإثيوبيا وكينيا وأوغندا (يُرجى مراجعة الخريطة). على غرار المجتمعات المحلية في هذه المناطق المجاورة، معظم سكان الولاية هم من المزارعين–الرعاة الذين عانوا طويلاً من مجموعة مشاكل إنمائية وأخرى في الحكم، بما في ذلك «نقص في الخدمات الأساسية وعدم إمكانية الاعتماد على إمدادات المياه وسوء القيادة وركود الاقتصادات المحلية وعدم كفاية الاستجابات للتصدي للجفاف وانتشار الفقر وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والتعليم».[٣]

أمّا في الشرق ومنطقة القرن الأفريقي، فولاية شرق الاستوائية عرضة إلى حد كبير للصراعات التي تتفاقم من جراء ثقافة سرقة الماشية وشيوع قدرة الوصول إلى الأسلحة النارية واستخدامها.[٤] لقد حاولت الحكومات بشكل دوري «تهدئة» هذه المجتمعات المهمشة بواسطة تكتيكات عدوانية وعسكرية – بما في ذلك نزع السلاح بالقوة – وذلك عموماً من دون معالجة المظالم الكامنة أو تحسين فرص الوصول إلى الخدمات.

تتمثّل سبل الرزق في ولاية شرق الاستوائية بزراعة الكفاف (خاصة الذرة والدخن) وتربية الماشية، وبدرجة أقلّ صيد الأسماك واستغلال الموارد الطبيعية والتعدين والتجارة.[٥] أمّا الفرص البديلة فمحدودة للغاية. تعاني المنطقة من انعدام مزمن للأمن وحقوق الحيازة والبنية التحتية، فضلاً عن غياب لأي إطار قانوني أو مؤسسات لتشجيع الاستثمار. فالفقر المزمن هو الصفة الشائعة بين غالبية السكان.[٦]

تضمّ هذه الولاية أيضاً عدداً من النازحين داخلياً وعدداً كبيراً من العائدين الذين كانوا قد فرّوا هرباً من العنف وانعدام الأمن الناجمين عن الحرب الأهلية. فهي قد تعرضت لقصف جوي منتظم وهجمات من قبل قوات برية واقتتال طويل الأمد، ليس فقط بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وإنما أيضاً بمشاركة بعض الميليشيات المسلحة، مثل قوة الدفاع الاستوائية وقوة الدفاع الاستوائية الثانية وقوات البويا والديدينغا وأفون وميليشيات توبوسا ومونداري.[٧] وقد تدفقت الأسلحة من كلا الجيشين إلى المنطقة، ممّا أدّى إلى تسليح الرعاة وعسكرتهم وزيادة اعتمادهم على الأسلحة في النزاعات القبلية والطائفية.

لقد تضرّرت ولاية شرق الاستوائية إلى حد كبير من جرّاء وجود الجماعة المتمردة الأوغندية الذائعة الصيت، جيش الرب للمقاومة. فقد دخلت هذه الجماعة السودان في العام ١٩٩١، وبحلول العام ١٩٩٤ كانت قد تحوّلت إلى قوة منظمة، مناصرة للحكومة وتعمل بالوكالة عنها ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه. لقد أدّت عملياتها الوحشية إلى عزل المنطقة عن المساعدات الإنسانية؛ وقد فرّ آلاف السكان هرباً من الكمائن وعمليات الخطف شبه اليومية التي كان جيش الرب للمقاومة يرتكبها، والتي غالباً ما كانت تستهدف الأطفال.[٨] وخلال جزء من المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية، سيطر جيش الرب للمقاومة فعلياً على مقاطعة ماقوي، بالإضافة إلى عدد من المناطق الأخرى، وبث الرعب في المجتمعات المحلية هناك.[٩] لقد ميّز تأثير سيطرة جيش الرب للمقاومة ماقوي عن كل من مقاطعتي توريت وإيكوتوس.

معلومات حول عملية المسح

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع المجموعة الدانمركية لإزالة الألغام بمسح للأسر المعيشية، لهدف درس وجهات نظر المجتمع المحلية بشأن قضايا أمنية وإنمائية ملحّة.[١٠] ونظراً إلى اتساع رقعة ولاية شرق الاستوائية، التي تغطي أكثر من ٨٥,٠٠٠ كلم٢، لم يكن بالإمكان اختيار عينة من كل مقاطعة؛ فتم اعتماد مقاطعات ماقوي وتوريت وإيكوتوس كعينة تمثيلية عن المنطقة الجنوبية الغربية من الولاية.

اشتملت هذه الدراسة على مسح لـ ٢,٣٩٢ أسرة، من خلال مقابلة فرد واحد من كل أسرة. وشملت العينة ١,١٨٦ رجلاً و١,٢٠٦ امرأة، محقّقة بذلك تكافؤ مقصود بين الجنسين ضمن فئة عمرية تتراوح بين ١٤ و٩٨ عاماً. أمّا المجيبون، فكانوا من لاتوكا (٣٠ في المائة) وأتشولي (٢٣ في المائة) وأمادي (٢١ في المائة) ولانجو (٢٠ في المائة) وغيرها من العشائر (٦ في المائة). يمكن الاطلاع على المنهجية المتبعة في عملية المسح واختيار العينة ضمن المربع رقم١.

وتكشف عملية المسح أن مصادر انعدام الأمن والنزاعات العنيفة في المقاطعات الثلاث إنما هي متعددة الأوجه ومركّبة. فقد أفاد المجيبون عن تفاوت كبير في أسباب جرائم العنف ووتيرتها وأنواعها. كما تمّ التمييز بشكل خاص بين البيئة الأمنية في ماقوي وتلك في توريت وإيكوتوس. لهذا السبب، تمّت دراسة ماقوي بشكل منفصل.

الجرائم والعنف في توريت وإيكوتوس

لقد أفاد نحو ثلث أفراد الأسر في كلّ من توريت (٢٨ في المائة) وإيكوتوس (٣١ في المائة) عن وقوع جرائم وأعمال عنف مسلح ضد أحد أفراد أسرهم خلال الأشهر الـ١٢ الأخيرة. وقد شكّلت عمليات القتل – بما في ذلك القتل عن غير قصد والمتعمد والانتقامي – الجرائم الأكثر شيوعاً في كافة المقاطعات التي شملها المسح، إذ بلغت نسبتها ٤٢ في المائة من مجموع الجرائم المبلغ عنها في توريت و٤٧ في المائة في إيكوتوس (يُرجى مراجعة الرسم البياني ١). أمّا الاعتداءات والضرب والاقتتال وعمليات إطلاق النار (التي تمّ دمجها ضمن فئة واحدة في المسح)، فقد جاءت في المرتبة الثانية، مع إفادة ١٩ في المائة من المجيبين في كل من توريت وإيكوتوس عن حوادث من هذا القبيل. استخدمت البنادق الرشاشة (AK–٤٧) في ٤٦ في المائة من عمليات القتل في توريت و٤٢ في المائة من تلك في إيكوتوس.

تشيع في توريت وإيكوتوس الغارات لسرقة الماشية والهجمات الانتقامية المقابلة، وفي مرتبة لاحقة، أعمال اللصوصية وقطع الطرق. وقد أشارت المجموعات البؤرية إلى أن الغارات تُرتكب عادة ليلاً، على يد ٣ إلى ٤ معتدين. في توريت، تحدث الغارات على الماشية بشكل أسبوعي؛[١٤] وتشير التقديرات إلى وقوع حوالي ١٥ إلى ٢٠ قتيلاً في الشهر من جرّاء هذه الغارات.[١٥] لا تقع أعمال العنف عادة إلا بعد اكتشاف سرقة الماشية وبذل المحاولات لاستردادها – وخلال عمليات الانتقام اللاحقة.[١٦] فتندلع الاشتباكات بالتالي عندما يتمكن شباب القرية من تعقب مكان الماشية في إحدى القرى المجاورة. في حال فشل عملية الاسترداد، يتم اللجوء إلى عمليات الثأر والهجمات المضادة. ويمكن، في نهاية المطاف، أن تستهدف عملية الثأر أي فرد من قرية الجناة فتتصاعد وتتحوّل إلى حرب تشمل القرية بكاملها. وفي ظلّ

المربع ١ المنهجية المتبعة في المسح وتحليل البيانات

اختيار العينة

استناداً إلى البيانات المقدّمة من لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان والأرقام المعتمدة في عمليات التخطيط في الأمم المتحدة، يبلغ عدد سكان مقاطعات توريت وإيكوتوس وماقوي ٣٥٤،٢١٥ نسمة، يتوزعون على ٦٤،٥٢٠ أسرة، مع متوسط ٥،٤٩ فرداً في الأسرة الواحدة. وقد تضمنت مقاطعة ماقوي ما يقدر بنحو ٣٠،٩٣٤ أسرة (٤٨ في المائة من مجموع العينة)، في حين تضمنت توريت ١٨،١٦٨ أسرة (٢٨ في المائة) وإيكوتوس ١٥،٤١٨ أسرة (٢٤ في المائة). بناءً على مستوى ثقة ٩٥ في المائة، وفترة ثقة قدرها ٢، أسفرت عمليات حساب حجم العينة المنفذة على مرحلتين عن عينة تضمّ ٢،٣١٥ أسرة.

لقد تمّ جمع السكان وفقاً لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي، واختبارهم لأحداث عنف، وانتمائهم العرقي. وقد تمّ تحديد العرق وفقاً للانتماء القبلي (العشائري) واللغة المحكية. وقد تم تعريف كل مقاطعة بحسب العرق الذي تنتمي إليه. لكن، ونظراً إلى التجانس النسبي بين المقاطعات الثلاث، لم يكن من المجدي تناول كل مقاطعة كمجموعة منفصلة فريدة من نوعها. فتم تطبيق طريقة الشرائحية العشوائية لأخذ العينات على مرحلتين؛ كانت الشريحة الأولى على مستوى المقاطعة والشريحة الثانية على مستوى البوما (القرية). من خلال استخدام تقنية اختيار العينة الاحتمالي المتناسب مع الحجم، عكست فرص اختيار بوما معينة ضمن مقاطعة محددة عدد سكانها. وقد تمّ حساب طريقة اختيار العينة الريفية والمحيطة بالمناطق الحضرية استناداً إلى البيانات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في جنوب السودان التي تحدد نسبة الأسر في المناطق المحيطة بالمدن مقابل الأسر الريفية بـ٣٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة (١،٣:٢).

قبل الوصول إلى البوما المستهدفة، اتصل مدير البرنامج والمشرف على التعداد، الذي أشرف على مجموعة من عشرة عدادين، برئيس البوما شخصياً للحصول على الإذن لمسح المنطقة. فور منح الإذن بذلك، سافر مجمل فريق العدادين العشرة إلى البوما للاجتماع بالرئيس والبدء باختيار العينة. بدأ فريق التعداد عمله في وسط البوما المفترض الذي يُحدد عادة بوجود سوق مركزية أو حركة سوق مركزة. ثم انقسمت المجموعة إلى فرق من شخصين، اختار كل فريق منها اتجاهاً عشوائياً؛١١ وتم تعيين العدد التسلسلي الذي سيتم على أساسه اختيار الأسر ١٢.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدد من القيود التي أثرت في تصميم عملية المسح وتنفيذها. أولاً، من الآثار الجانبية لتقنية اختيار العينة الاحتمالي المتناسب مع الحجم هو أن فرص اختيار القرى الأصغر حجماً كانت أقلّ، ممّا أدى إلى احتمال وجود تحيز. ثانياً، كان لا بدّ من إسقاط عدد صغير – لا يتجاوز الخمس – من البوما المختارة بسبب مسافات السير الطويلة التي يستلزمها الوصول إليها. ثالثاً، كان من الصعب قياس عدم الاستجابة بشكل كمي، غير أنها قد شكلت على الأرجح ١٤ إلى ٢٠ في المائة. فقد رفضت بعض الأسر المشاركة حتى قبل بداية عملية طرح الأسئلة بشكل رسمي. وفي بعض الحالات الأخرى، لم يكن بالإمكان مقابلة أي مجيبة أنثى. أخيراً، ونظراً إلى أن عملية المسح قد شملت منطقة واحدة من الولاية، فهي لا تمثل ولاية شرق الاستوائية بأكملها.

تحليل البيانات

قبل بدء عملية التحليل، تمّ التدقيق في البيانات وتنقيتها باستخدام معايير تصفية صارمة. كل حالة اشتملت على نسبة خطأ فاقت ٥ في المائة كانت لتُعتبر باطلة وملغاة.١٣ غير أنه لم يتم إلغاء أي حالة استناداً إلى هذه العتبة.

تمّ تحليل البيانات عن طريق الاستخدام الاستراتيجي للترجيح، واستكماله بحدود ثقة تم تحديدها إحصائياً. طبقت مجموعتان من معايير الترجيح على البيانات. أولاً، تم ترجيح العينة للمحافظة على النسب على مستوى المقاطعات المنصوص عليها في بيانات التعداد. ثانياً، من أجل استقراء النتائج بدقة وتطبيقها على مجموع السكان في المقاطعات الثلاث، تم ترجيح البيانات على أساس ١) احتمال الاختيار ضمن مجموع السكان، ٢) التحيز الناجم عن عدم الاستجابة و٣) تعديلات ما بعد طباقية العينة. لقد سمح الجمع بين هذه العناصر الثلاثة بالاستدلال، على الصعيد السكاني، لتأثير وتواتر أحداث أو تجارب معينة.

أخيراً، وبسبب التحيز الذي قد ينجم عن عدم الاستجابة واختيار العينات، تم رفع حدود الثقة من ٢ إلى ٤. فسمح ذلك للفريق بتقديم النتائج ضمن هامش أكبر من الخطأ، مما زاد من احتمال تحديد القيمة أو النسبة المئوية الحقيقية ضمن الهامش المعني.

تفسير الرسوم البيانية بالأعمدة

في كل رسم بياني بالأعمدة مضمن في هذا الملخص الموجز، تشتمل البيانات على هامش خطأ، أو حدود ثقة، بنسبة ٩٥ في المائة من الثقة. ممّا يعني أن احتمال أن يعكس النطاق ضمن هامش الخطأ الآراء الحقيقية للعينة يبلغ ٩٥ في المائة. كما أن ذلك مهم أيضاً لتقرير ما إذا كانت الردود المختلفة على السؤال الواحد هي ذات دلالة إحصائية. تبعاً لعدد الردود، قد لا يعكس الاختلاف بين إجابتين عن أحد الأسئلة، حتى لو بلغ عشر نقاط مئوية أو أكثر، أي دلالة إحصائية. في هذه الحالة، لا يكون تصنيف الردود ملائماً. لتحديد ما إذا كان الاختلاف في الردود ذا أهمية، يُرجى مراجعة خطوط حدود الثقة المضمنة في كل رسم بياني بالأعمدة.

هذا الجو الساخن، يمكن لأعمال العنف أن تندلع بسبب شائعات فتتفاقم حتى ولو تمّ تسديد التعويض الذي تفرضه التقاليد في هذه الحالة.[١٧] كمثال على ذلك، في مقاطعة إيكوتوس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تصاعدت الهجمات الانتقامية بين عشيرتي اللوغير والدونغوتونو وتحولت إلى اشتباكات خطيرة بين هاتين العشيرتين المتفرعتين من قبيلة لانجو، مما أدى إلى أسبوعين من الاقتتال وانعدام الأمن بين القرى، إلى حين تم استدعاء الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل وضع حدّ للاقتتال.[١٨] لذا، فالتحرّك السريع لاسترداد الماشية المسروقة، بالاستناد إلى معلومات موثوقة ومستوى جيد من التعاون مع المجتمعات المحلية – خاصة الشباب – هو من الإجراءات الأساسية لمنع العنف.

تجدر الإشارة إلى أنه في حين كان التنازع على الماشية يتم في السابق بين جماعات عرقية منفصلة وقرى متباعدة، باتت القرى المتجاورة في توريت وإيكوتوس تدخل أكثر فأكثر في مثل هذه النزاعات. على سبيل المثال، في بايام الحيالة، في مقاطعة توريت، تفيد التقارير إلى أن سكان قرى الحيالة الوسطى وإيلو وإيلول ولوفي ولوغورونج يغيرون ويقتلون بعضهم البعض، على الرغم من انتمائهم إلى القبيلة نفسها (لاتوكا) وعلى الرغم من علاقات المصاهرة في ما بينهم.[١٩] لقد أشار العديد من السكان الذين شملهم المسح إلى الانهيار الكامل للعلاقات بين القرى، كما أعربوا عن خوفهم من التعرّض لإطلاق النار أثناء تنقّلهم إلى قرية أخرى، حتى خلال النهار، وتزايد حالات الطلاق إذ أن الأسر الناجمة عن الزيجات المختلطة بين القرى لم تعد قادرة على البقاء معاً في مثل هذه البيئة المعادية.[٢٠] وقد تمّت الإشارة أيضاً إلى حالات مماثلة في قرية إيكوتوس الوسطى، حيث أفيد عن زيادة في المداهمات والهجمات بين القرى المتجاورة كظاهرة جديدة تلقي بضغوط كبيرة على العلاقات الاجتماعية المحلية.[٢١]

وبالإضافة إلى العنف المرتبط بغارات سرقة الماشية، أفاد سكان القرى أيضاً عن نسب كبيرة من جرائم القتل الناجمة عن عمليات قطع الطرق والسطو المسلح على أيدي عصابات إجرامية صغيرة، داخل المجتمع المحلي وخارجه. تنطوي هذه الهجمات في غالبية الأحيان على نهب للشاحنات المحملة

الرسم البياني ١ **أنواع الجرائم المبلغ عنها بحسب كل مقاطعة**

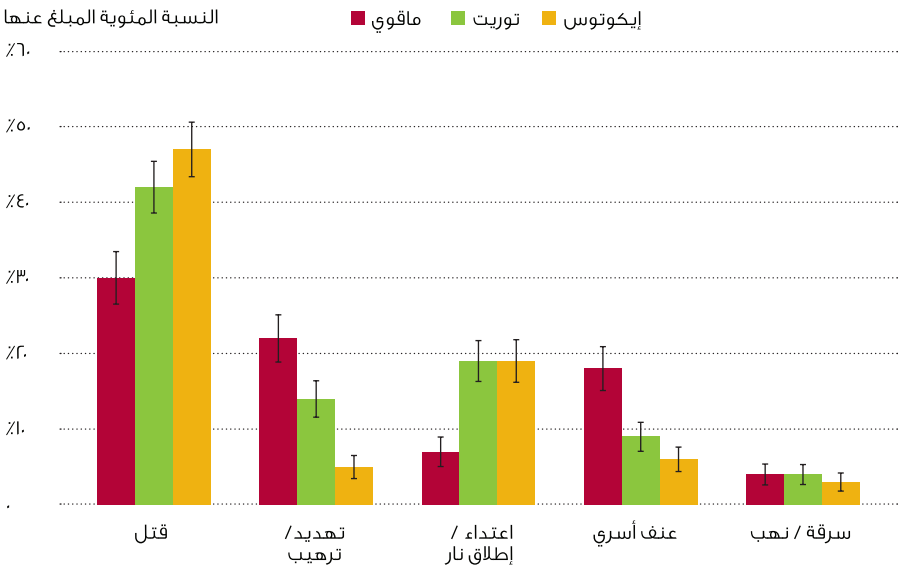

بالأغذية والأموال، فضلاً عن هجمات تحت تهديد السلاح على الأشخاص المسافرين من قرية إلى أخرى. لقد شهدت كلّ من توريت وإيكوتوس ارتفاعاً في نسبة حوادث قطع الطرق والسطو المسلح خلال العام الماضي، فبلغت ذروتها في نهاية العام ٢٠٠٩.[٢٢]

إن قرب المهاجمين وعدم القدرة على التنبؤ بالهجمات يعززان إلى حد كبير شعور السكان بعدم الأمان. عدد كبير من الجرائم التي يُفاد عنها في المقاطعات الثلاث إنما تحدث في وضح النهار (٥٥ في المائة) كما في المنازل (٢٨ في المائة)، باستثناء إيكوتوس حيث عدد الجرائم المبلغ عنها والتي تقع في الشوارع يفوق قليلاً تلك التي تحدث في المنازل. ممّا يوحي بأن المهاجمين غالباً ما يكونون من الجوار وعلى بيّنة من البيئة والمنطقة. على سبيل المثال، روت بعض النساء من قرية الحيالة الوسطى كيف أطلق مهاجمون النار على رجلين من خلال نافذة صغيرة في أحد المنازل بينما كان كل من زوجتاهما وأطفالهما نائمين بجانبها. فوفقاً للمقابلات التي أجريت مع النساء، من الواضح أن المعتدين كانوا يعرفون مكان ضحيتهم، غير أنهم قد نجوا بفعلتهم ولم يتم الكشف عن هويتهم.[٢٣]

وفقاً للمناقشات الجماعية المركزة والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، للغارات على الماشية التي ترتكب منذ أمد طويل جوانب كثيرة. فهي قد تنطوي على تجسيد لأعمال بطولية وطقوس الانتقال إلى مرحلة الرجولة؛ كما أنها تؤدي أيضاً إلى زيادة كلّ من الثروات الفردية والجماعية. غير أن ديناميات هذه الغارات وطبيعة العنف المرتبط بها قد تغيرت حسبما أفيد في الآونة الأخيرة.

الأسلحة النارية. يسمح شيوع حيازة الأسلحة النارية لبعض الجماعات الصغيرة والضعيفة التنظيم نسبياً بالإغارة على أعداد كبيرة من الماشية. كما أن غياب أجهزة أمن الدولة وانهيار هياكل السلطة التقليدية في القرى – الذي تفاقم بسبب الأزمة القائمة في العلاقة بين الشباب والأجيال الأكبر سناً – يساهمان في نشوء ثقافة من الخروج عن القانون والإفلات من العقاب.

نظام الرعاية. بحسب اعتقاد المجيبين، لدى هؤلاء القرويين أقارب يتولون مناصب رفيعة المستوى في الدولة والجيش، يقومون برعاية هذه الغارات لتحقيق أرباح شخصية وتوسيع قاعدة الدعم الخاصة بهم، وبالتالي تأجيج جولات محلية من العنف. كما أفيد أن هؤلاء الراعين يؤمنون الأسلحة والذخيرة ويضمنون الحماية من الملاحقة القضائية للمعتدين،[٢٤] وأن الرؤساء والسلطات في القرى الأخرى متورطون بدورهم في أعمال قطع الطرق مثلهم مثل أي أعضاء آخرين من المجتمع.

سبل الرزق. بحسب المجيبين، إن انعدام فرص العمل وانتشار البطالة واليأس المتزايد ونفاد الصبر لرؤية ثمار ملموسة للسلام وتوزيع أكثر عدالة للموارد المتاحة كلّها عوامل تدفع الشباب إلى الحصول على سبل عيش من خلال «طرق موازية».[٢٥]

الشرخ بين الأجيال. لقد كان لانهيار العلاقات

المربع ٢ مقاطعة ماقوي

تختلف أسباب وديناميات انعدام الأمن في مقاطعة ماقوي بشكل كبير عن تلك في إيكوتوس وتوريت. ثمّة عاملان تاريخيان قد يساعدان على تفسير السبب في ذلك: ماقوي هي المقاطعة الوحيدة في ولاية شرق الاستوائية التي يتألف سكانها بشكل رئيسي من المزارعين؛ كما أنها قد شهدت حركة نزوح واسعة النطاق خلال الحرب. فقد شكّلت ماقوي مسرحاً لقتال عنيف خلال الحرب الأهلية، كما بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، عندما كان مركز جيش الرب للمقاومة الرئيسي في أويني-كيبول إلى حين طرده في العام ٢٠٠٧،[٢٧] فأصبحت بالتالي واحدة من أكثر المناطق التي يتعذر الوصول إليها والمحرومة في الولاية أثناء الحرب وما بعدها، في حين أنها تستضيف في الوقت نفسه تدفق أعداد كبيرة من العائدين والنازحين داخلياً خلال فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل.[٢٨]

أفاد سكان ماقوي الذين تمت مقابلتهم أن المنازعات بشأن الموارد الطبيعية، التي أعقبتها المخاطر الطبيعية، قد شكّلت أبرز الشواغل الأمنية وأكثرها شيوعاً في المقاطعة. أمّا مستويات الشعور بانعدام الأمن، خاصة العنف المسلح، فهي بشكل عام أقل بكثير مما في توريت وإيكوتوس. في ماقوي، أشار ١٤ في المائة من المجيبين إلى أن أحد أفراد أسرهم قد وقع ضحية لجريمة ما خلال الأشهر الـ١٢ الماضية، مقابل ٢٨ في المائة في توريت و٣١ في المائة في إيكوتوس. على الرغم من ذلك، فاحتمال نشوب الصراعات، لا سيما بسبب التنازع على الأراضي، فضلاً عن الصراعات المتصلة بإعادة إدماج أعداد كبيرة من العائدين، مرتفع جداً. في ماقوي، ٢٢ في المائة من الأسر قد تعرضت للتهديد أو الترهيب، مقابل ١٤ في المائة في توريت و٥ في المائة في إيكوتوس (يُرجى مراجعة الرسم البياني ١). لكن في حين أن المجيبين في ماقوي، على غرار أولئك في توريت وإيكوتوس، أفادوا بأن أكثر الجرائم شيوعاً هي عمليات القتل (٣٠ في المائة)، كانت الأرقام الفعلية أقلّ بكثير فيها مما كانت عليه في هاتين المقاطعتين. وأفادت الأسر في ماقوي عن نسبة جرائم قتل من دون ترصد وتصميم فاقت تلك في توريت وإيكوتوس.

تشير مقابلات المجموعات البؤرية في ماقوي إلى أن الأراضي باتت تشكل مصدراً رئيسياً للصراع في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، وذلك إلى حد كبير منذ تدفق العائدين والنازحين داخلياً في بداية العام ٢٠٠٧،[٢٩] وقد تفاقمت هذه المسالة بسبب التوزيع غير المتكافئ للخدمات وتهميش مجتمعات معينة. تعمل الجهات الفاعلة السياسية على إثارة هذه الصراعات واستغلالها كوسيلة لتوسيع نطاق دوائرهم الانتخابية لتشمل المناطق الإدارية المنشأة حديثاً. لقد أدّى المبدأ الذي تعتنقه الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن «الأرض ملك للشعب» إلى إطلاق العنان للصراع على السلطة والنفوذ وتأجيج الانقسامات على أسس قبلية مع سعي كل فريق إلى الدفاع عن "منطقته" وترسيم حدودها. فقد تخلى السكان عن موقفهم التقليدي القائم على الترحيب بالأجانب[٣٠] والسهولة التي كانوا يبدونها في الاستقرار وباتوا أكثر حذراً حيال احتمال وقوع اعتداء على أراضيهم من قبل المجتمعات المنافسة.

تتخذ هذه الصراعات في ماقوي أشكالاً متنوعة. فقد يجد العائدون أراضيهم محتلة من قبل أشخاص سبقوهم في العودة أو أفراد من المجتمع المضيف استولوا على الأرض. ففي نيمولي، على سبيل المثال، استقر نازحون داخلياً معظمهم من قبيلة الدينكا على أرض قبيلة أمادي أثناء غياب أفرادها. لا يزال التوتر في أشدّه على الرغم من بعض المبادرات المثمرة التي قامت بها حكومات الولاية وتلك المحلية لحلّ هذه القضية.[٣١] في بعض المناطق، خاصة تلك القريبة من نهر أسوا، يَمنع أفراد قبيلة أمادي من العودة من أوغندا بسبب احتلال أراضيهم. في بلدة نيمولي، كان يتمّ في بعض الأحيان تشييد بنى دائمة من قبل محتلي قطع الأرض، أو حتى بيع قطعة الأرض بكاملها إلى رجال أعمال أجانب، ممّا يزيد في صعوبة ودرجة تركيب التسوية السلمية للنزاعات المتصلة بالأراضي. في إحدى الحالات في العام ٢٠٠٩، نشب قتال شديد أسفر عن مقتل شخص عندما وجد أحد مالكي الأراضي من قبيلة أمادي أن أرضه قد بيعت من قبل قائد في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى رجل أعمال صومالي كان قد خطط لبناء محطة للوقود عليها.[٣٢] وتفيد التقارير عن شيوع التهديدات المسلحة عند محاولة الأشخاص حلّ الخلافات بالطرق السلمية، لا سيما عند مواجهة النازحين من عائلات العناصر في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ينظر السكان المحليون إلى أقارب الجنود على أنهم يتمتعون بامتيازات معينة وبعلاقة وثيقة بحكومة جنوب السودان والحماية من قبل قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومما يزيد الأمور تعقيداً هو أن النازحين غالباً ما يرفضون سلطة إدارة مقاطعة ماقوي ويعتمدون عوضاً عن ذلك على رؤسائهم ونظام المحاكم الخاص بهم، فضلاً عن قوة خاصة من شرطة حكومة جنوب السودان غير تابعة لشرطة ولاية شرق الاستوائية وتتلقى أجرها مباشرة من جوبا.

وتشكّل الخلافات الحدودية بشأن الحدود الإدارية الجديدة أو العالقة أيضاً مصدراً للصراع، سواء على مستوى البوما أو البايام أو المقاطعة أو الولاية. يقوم السياسيون المتنافسون على السلطة بتعبئة السكان على أسس الانتماء القبلي والهوية، على الرغم من أن الشكوى الأساسية الكامنة غالباً ما تتمثل بالنقص في التنمية وعدم المساواة في توزيع الخدمات بين كافة الفئات. على سبيل المثال، يريد أفراد قبيلة إجير، الخاضعون حالياً لإدارة بوما أوبو، إنشاء بوما خاصة بهم ونقلها لتكون تابعة لإدارة مقاطعة توريت؛ ويعود الصراع القائم، حسبما أفيد، بشكل رئيسي إلى النقص في التنمية وانعدام وجود المرافق في أوبو.[٣٣]

في حين أن معظم المجتمعات تعتبر أن إنشاء أي بايام جديدة أو إحداث أي تغيير في حدود مقاطعة ما سيؤدي إلى زيادة في تقديم الخدمات وعدد المناصب الإدارية الإضافية، غالباً ما ينصب اهتمام السياسيين أكثر على توسيع دوائرهم الانتخابية السياسية واستغلال الموارد الطبيعية. في الواقع، قد يعمد بعض الأفراد من ذوي النفوذ، في الكثير من الحالات، إلى توقيع عقود مع الشركات من دون علم من المجتمعات المعنية.[٣٤] ومن المحتمل أن تتفاقم العديد من النزاعات الحدودية المحلية الجارية بسبب عدد الأطراف المعنيين، فضلاً عن المصالح المعرضة للخطر.

تشير التقارير الأخيرة أيضاً إلى زيادة في حالات عدالة الغوغاء في قضايا يتصل العديد منها باتهامات بالتسمم، في أمادي في مقاطعة ماقوي.[٣٥] غالباً ما تستند الادعاءات المتصلة بالتسمم إلى ما يكاد لا يتعدى كونه شائعات؛ غير أن الشباب غالباً ما يلجأون إلى الرد السريع فيقتلوا المتهمين ويحرقوا منازلهم. على سبيل المثال، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أحرق حشد من الشباب ١٠ «توكول» (أكواخ) في قرية إيريا (بوما لوا، بايام باجيري) استناداً إلى شائعات مفادها أن بعض الأفراد كانوا يمارسون السحر. فألقيت إحدى النساء في كوخها المحترق كما لقي زوجان آخران حتفهما في الحريق.[٣٦] وفي بعض المناطق، رفضت قرى بكاملها الاستقرار في أراضيها التقليدية بسبب وجود شخص يشتبه في تورّطه بقضية تسمم. قد تكون هذه الظاهرة المعقدة مؤشراً لعدم الرضا المتزايد إزاء النقص الحالي في تطبيق القوانين وغياب النظام القانوني، وتسلّم الشباب المحليين بشكل متزايد زمام الأمور بأيديهم.[٣٧]

والهياكل المجتمعية القديمة أثر كبير على قدرة الأجيال الشابة على الزواج. فعلى سبيل المثال، كان الشباب قادرين في الماضي على الاعتماد على آبائهم وأعمامهم للحصول على المساعدة في دفع ثمن الأبقار التي تقدّم كمهر؛ غير أن العديد من الأقارب الذكور قد لقوا مصرعهم خلال الحرب، كما أن الشباب لا يملكون الماشية ولا هياكل الدعم الأسرية. وما يزيد في تعقيد الأمور، فقد أدى الدمار الذي لحق بالنسيج الاجتماعي التقليدي إلى مزيد من الرفض لعادة تسديد المهر تدريجياً، ممّا يلقي بضغوط شديدة على الشباب ويدفعهم إلى البحث عن طريقة للحصول على أعداد كبيرة من الماشية مرة واحدة.

انعدام الأمن الغذائي. أفيد أيضاً عن سبب رئيسي آخر لزيادة معدلات العنف المسلح وانعدام الأمن، وهو الجفاف الشديد وانعدام الأمن الغذائي اللذان يؤثران في أجزاء كبيرة من ولاية شرق الاستوائية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد بلغ العنف ذروته في نهاية العام ٢٠٠٩، تزامناً مع ذروة فترة الهجرة لمربي الماشية الذين يضطرون، بسبب الجفاف، إلى التوغل أكثر داخل أراض غير مألوفة أو معادية، بحثاً عن المراعي ونقاط التزويد بالمياه. على سبيل المثال، في بايام إيسوك، في مقاطعة إيكوتوس، ٤٠ من أصل حوادث العنف الـ٦٠ المبلغ عنها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قد انطوت على إصابات بأعيرة نارية. ففي حين أن معدّل الإصابة بعيار ناري كان يبلغ في السابق إصابتين في الشهر، ارتفع هذا المعدل بحلول نهاية العام ٢٠٠٩ إلى إصابة أو اثنتين في الأسبوع.[٣٨]

توصيف الضحايا والأبعاد الجنسانية

تشير الإفادات إلى أن الشباب يشكلون الضحايا الرئيسيين للجرائم، إذ بلغ معدل عمر الضحايا في كل من المقاطعات الثلاث ٢٦,٥ عاماً. ثلاثة أرباع الضحايا هم دون الـ٣١ عاماً؛ وحوالي ١٠ في المائة دون السادسة عشرة. في مختلف المواقع والأعمار المفاد عنها، أكثر من الثلثين (٦٧ في المائة) هم من الرجال، مما يعكس حقيقة أن المداهمات لسرقة الماشية وأعمال العنف المسلح القائمة على السلب تُرتكب عادة من قبل الرجال وضدهم. غير أن المجموعات البؤرية أفادت عن تزايد استهداف

النساء في السنوات الأخيرة، لا سيما خلال الهجمات الانتقامية. وقد اتفق العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم على أن هذا التغيير الأخير قد عدّل بشكل كبير ديناميات الصراع المحلي. وبحسب المشاركين في المجموعات البؤرية في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، فقد كان يتمّ إطلاق النار على النساء والفتيات في مراكز توزيع المياه وفي الحقول أثناء زراعة المواد الغذائية وأثناء جمع الحطب والسير بين القرى.[٣٨] كما أنهن يضطررن أكثر فأكثر إلى الطلب من الشبان المسلحين مرافقتهن.[٣٩] وقد أفادت النساء في قرية الحيالة الوسطى (توريت) عن اضطرارهن إلى البقاء داخل المنزل بعد حلول الظلام خوفاً من التعرض للهجمات.[٤٠]

للنساء أيضاً دور أساسي في تحفيز الشبان وتشجيعهم على المشاركة في الغارات لسرقة الماشية. فهن ينظمن الأغاني لتعيير الأشخاص الذين لم يشاركوا بعد بأي غارة أو الذين عادوا صفر اليدين. فهذا السلوك يزيد من الضغوط الممارسة على الشبان من أجل تأمين العدد الضروري من رؤوس الماشية لتسديد مهر الزواج.[٤١] وقد أشار المجيبون إلى أن تثقيف الفتيات وتعليمهن رفض الأبقار المسروقة كجزء من مهرهن وتأخير زواجهن من شأنه أن يمنع العنف من خلال الحدّ من الضغط الممارس على الشبان لإيجاد أعداد كبيرة من الأبقار.[٤٢]

نادراً ما يتم الإبلاغ عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي (٣ في المائة في كافة المقاطعات)، غير أن الأدلة السردية تشير إلى شيوع مثل هذه الحوادث. فقد أفادت المجموعات البؤرية في إيكوتوس عن تعرّض عدد من النساء شهرياً للاغتصاب والسرقة على طريقهن إلى السوق من القرى الخارجية.[٤٣] ونادراً ما يجري التحقيق أو تتم المقاضاة في مثل هذه الحوادث، حتى في حال معرفة هوية المعتدي، وذلك خوفاً من الانتقام. كما أفيد أن عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان يتحرّشون ويعتدون جنسياً على النساء في المناطق التي يتمركزون فيها، مثل نيمولي، حيث تقع ثكنات الجيش داخل المستوطنات التي يعيش فيها عامة السكان. في سجن نيمولي، حيث يحتجز الرجال والنساء معاً في زنزانة واحدة، يُفاد عن حالات اختفاء لبعض النساء السجينات ليلاً ثم إعادتهن في صباح اليوم التالي من قبل الضابط المسؤول.[٤٤]

بحسب المجموعات البؤرية، تشيع حالات الحمل المبكر («تشويه السمعة») في ماقوي لتشكّل واحدة من القضايا الثلاث الرئيسية التي تتسبب بالنزاعات في المقاطعة وتؤدي في الكثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم ثأر ضد المتهم أو أسرته.[٤٥] ونظراً إلى أن الحمل المبكر يشكل أمراً مخزياً بالنسبة إلى الأسرة المعنية، غالباً ما تتم تسوية النزاعات ضمن الأسرة أو بمساعدة أحد القادة المحليين، خلافاً للوضع في توريت وإيكوتوس، حيث يخضع المعتدون لعقوبة قاسية. ومن العواقب الأخرى للحمل المبكر، ارتفاع معدل التسرب المدرسي لدى الإناث في ماقوي.[٤٦]

وأفادت التقارير عن حالات من العنف المنزلي في كافة المقاطعات، خاصة في ماقوي، حيث يؤدي هذا العنف إلى ١٨ في المائة من مجموع الجرائم المبلغ عنها، مقارنة بـ٩ في المائة في توريت و٦ في المائة في إيكوتوس. وذكرت المجموعات البؤرية أن استهلاك الكحول لدى كل من الرجال والنساء هو من العوامل التي تؤدي إلى تحوّل سوء التفاهم والشجارات العائلية إلى عنف. في ماقوي، تساهم ديناميات إعادة التوطين وإعادة الإدماج لأعداد كبيرة من الأشخاص العائدين من مناطق ومقاطعات مختلفة مع تجارب متباينة أيضاً في تفاقم سوء التفاهم والنزاعات بين الأسر وداخلها.[٤٧]

الرسم البياني ٢ نسب امتلاك الأسلحة بحسب كل مقاطعة

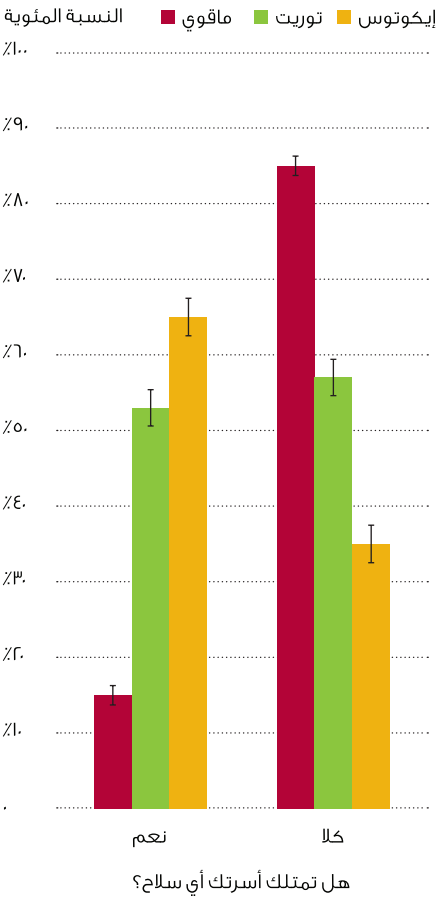

الأدوات: الأسلحة الصغيرة والمتفجرات من مخلّفات الحرب

إن حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة هو جانب مهم من ديناميات الأمن المحلي في ولاية شرق الاستوائية. فنظراً إلى غياب القيّمين الرسميين على حفظ الأمن في الولاية أو النظر إليهم على أنهم غير فعالين ومنحازين وفاسدين، يعتمد العديد من السكان على الأسلحة الصغيرة لضمان حمايتهم وأمنهم – كما لارتكاب الجرائم وأعمال العنف. في الوقت نفسه، تشير نتائج المسح إلى أن ارتفاع معدلات امتلاك الأسلحة النارية يتزامن مع الإحساس بانخفاض في مستوى الأمن وارتفاع في معدلات الجريمة والعنف المسلح.

أفاد حوالي ٤٠ في المائة (٣٨ في المائة) من العينة الإجمالية عن امتلاكهم أسلحة نارية داخل أسرهم. ممّا يعني أن نحو ٢٤,٧٨٩ (± ٩٦٥) أسرة في المقاطعات الثلاث تمتلك سلاحاً نارياً واحداً على الأقل. أعلى نسبة امتلاك أفيد عنها كانت في إيكوتوس، حيث كشفت ٦٥ في المائة من الأسر عن امتلاكها لمسدس أو بندقية، مقارنة بـ٥٣ في المائة في توريت و١٥ في المائة في ماقوي (يُرجى مراجعة الرسم البياني ٢). أمّا معدلات الامتلاك الفعلية للسلاح فهي على الأرجح أعلى من ذلك بكثير؛ فبحسب المقابلات، أمكن استشفاف أن كل فرد ذكر من أفراد المجتمع، يفوق عمره العشرين عاماً، يمتلك سلاحاً في إيكوتوس، مع امتلاك بعض الأسر لما يصل إلى ثمانية أو تسعة قطع سلاح.[٤٨] وكان هنالك ارتباط كبير بين معدّل امتلاك الأسلحة والجرائم المرتكبة بواسطة الأسلحة. ففي إيكوتوس، ٣٣ في المائة من مجموع الجرائم التي بلغ عنها إنما ارتكبت بواسطة بندقية رشاشة من طراز AK-٤٧ أو بنادق رشاشة مماثلة، مقارنة بـ٢٨ في المائة في توريت و١١ في المائة في ماقوي. في إيكوتوس، ٤٢ في المائة من مجموع عمليات القتل قد ارتكبت بواسطة بندقية رشاشة من طراز AK-٤٧ أو أسلحة مماثلة؛ أمّا في توريت، فبلغت هذه النسبة ٤٦ في المائة

وفي ماقوي ١٨ في المائة.

في مختلف أنحاء هذه المقاطعات الثلاث، أفادت ١٠ في المائة من الأسر التي شملها المسح عن حيازتها لمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد فاقت هذه النسبة في توريت (١٥ في المائة) وإيكوتوس (١٨ في المائة) تلك المسجلة في ماقوي (٤ في المائة). واستناداً إلى نهج التقدير الاستقرائي، يمكن الاستنتاج من هذه الدراسة أن حوالي ٧,٠٠٠ أسرة تمتلك متفجرات من مخلفات الحرب.[٤٩] وعلى الرغم من قلّة الإفادات عن استخدام هذه المتفجرات، غير أن الملكية الخاصة والتخزين غير الآمن لهذه الأجهزة هو من العوامل التي تزيد خطر وقوع الحوادث.

لقد سلّطت المجموعات البؤرية الضوء على عدة حوادث متصلة بالمخزونات الرسمية للذخائر غير المنفجرة[٥٠] التي تجمعها فرق نزع الألغام في انتظار تدميرها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة ماقوي. غالباً ما تُترك الذخائر غير المنفجرة لأشهر أو أكثر في مناطق تخزين رسمية، من دون حراسة أو حماية. وبالإضافة إلى سهولة وصول أي فرد من المجتمع إلى هذه الذخائر، فهي عرضة أيضاً للحرائق والانفجارات. على سبيل المثال، في بايام لوبون، في مقاطعة ماقوي، شب حريق وانتشر ليبلغ مخزون الذخائر غير المنفجرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مما تسبّب في انفجار أودى بحياة شخص.[٥١] وفي بوما أوبو، في مقاطعة ماقوي، عمد أحد السكان الذي كان يعاني من اضطراب عقلي إلى أخذ ذخيرة من المخزون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ورميها في النار حيث كان بعض الأطفال يشوون البطاطا الحلوة؛ أدى الانفجار إلى قتل طفل وإصابة آخر بجروح خطيرة.[٥٢] للحدّ من تكرر مثل هذه الحوادث، لا بد من التخلّص من مخزون الذخائر غير المنفجرة وتدميره في أسرع وقت ممكن من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان والمنظمات الشريكة بالإضافة إلى توعية المجتمعات المحلية على المخاطر المرتبطة بهذه الأسلحة.

حصل بعض السكان المحليين على أسلحتهم النارية خلال فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، غير أن معظمهم حصلوا عليها خلال الحرب.[٥٣] فإلى جانب عمليات التسليح النشطة التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وقعت بعض الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات من مخلفات الحرب في أيدي المدنيين عندما غيّرت بعض البلدات العسكرية، مثل توريت أو باجوك، الجهة التي تؤيدها.[٥٤] وتمكن السكان من الوصول إلى الإمدادات المتروكة. أفاد حوالي ٥٠ في المائة من المجيبين في كل من المقاطعات الثلاث عن تراجع إمدادات الأسلحة خلال الأشهر الـ١٢ الماضية، في حين أن ٣٩ في المائة أشاروا إلى أنها لا تزال على حالها، من دون تفاوت يُذكر بين المقاطعات. غير أن نسبة السهولة في الحصول على الأسلحة التي أفيد عنها قد تفاوتت: ٤٠ في المائة من المجيبين في إيكوتوس أشاروا إلى وجود صعوبة في الحصول على الأسلحة النارية، مقابل ٤٩ في المائة في توريت و٧٣ في المائة في ماقوي.

بحسب الإفادات، شكلت عملية الشراء الطريقة الأكثر شيوعاً للحصول على الأسلحة الصغيرة (٣٥ في المائة في مختلف المناطق)، لا سيما في إيكوتوس (٤٤ في المائة) وتوريت (٣١ في المائة)، وبنسبة أقلّ في ماقوي (٢٤ في المائة) (يُرجى مراجعة الرسم البياني ٣). خلال الحرب، شاعت تجارة الأسلحة الصغيرة غير الرسمية في ولاية شرق الاستوائية، مع تحوّل سوق «أغورو» (مقاطعة إيكوتوس) على الحدود الأوغندية إلى مركز لتجارة الأسلحة والذخائر في السوق السوداء.[٥٥] وعلى الرغم من إغلاق هذه السوق بشكل رسمي في العام ٢٠٠٣، تفيد التقارير عن استمرار تجارة الأسلحة والذخائر عبر الحدود، وإن صعب تحديد حجمها.[٥٦] أشارت المجموعات البؤرية في مقاطعة إيكوتوس إلى استمرار إمكانية الحصول على الأسلحة من أوغندا لقاء رؤوس من الأبقار. كما أشارت الإفادات إلى أنه حتى الآونة الأخيرة، كان عناصر من قوة الدفاع الشعبية الأوغندية المتمركزة في مقاطعة ماقوي لملاحقة جيش الرب للمقاومة يبيعون الأسلحة والذخائر للسكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، يتم الإتجار بالأسلحة عبر طرق رعي الماشية التقليدية، لا سيما على الحدود الإثيوبية والكينية. ويعتقد أيضاً أن انتقال جماعات البويا الموسمي إلى ولاية جونقلي، حيث تتصل بشكل وثيق مع جماعات المورلي، يسهل تدفق الأسلحة والذخائر من الخرطوم إلى الميليشيات المحلية.[٥٧]

منذ نهاية الحرب الأهلية، عاد المقاتلون المسرحون أو المنقولون إلى ولاية شرق الاستوائية بأسلحتهم النظامية الشخصية؛ كما أنهم يتلقون أحياناً أسلحة جديدة عند انضمامهم إلى إدارات الشرطة المحلية أو السجن أو الحياة البرية، الأمر الذي قد يحدث بشكل متكرر. فقد عمد الكثير من الجنود إلى تخزين الأسلحة بهذه الطريقة، مستبقين المبالغ التي ستدفع مقابل الأسلحة كجزء من جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٥٨] في إطار اتفاق السلام الشامل، التي بدأت بالفعل في ولاية شرق الاستوائية.[٥٩]

الرسم البياني ٣ **طريقة تملك السلاح بحسب كل مقاطعة**

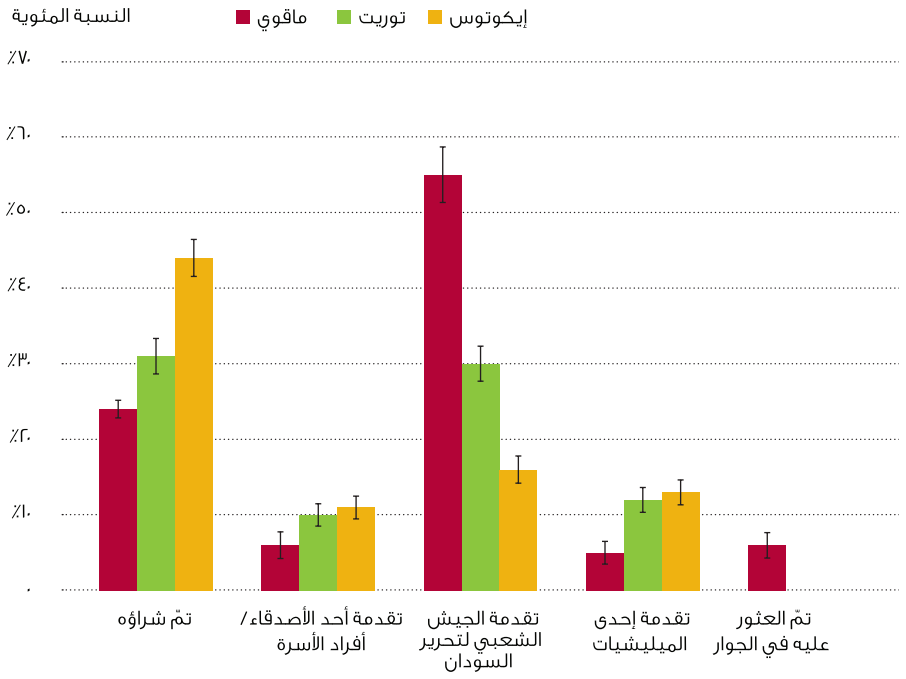

وقد بيّنت الدراسة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان المصدر الثاني الأكثر شيوعاً بحسب الإفادات للأسلحة النارية (٢٩ في المائة)، مباشرة بعد عمليات الشراء (٣٥ في المائة)؛[٦٠] غير أن احتمال إفادة سكان ماقوي بأنهم قد حصلوا على أسلحتهم النارية من الجيش الشعبي لتحرير السودان (٥٥ في المائة) كان أكبر ممّا في توريت (٣٠ في المائة) وإيكوتوس (١٦ في المائة) (يُرجى مراجعة الرسم البياني ٣). قد يكون مردّ ذلك تسليح المجتمعات المحلية في ماقوي لمواجهة جيش الرب للمقاومة في ظلّ غياب شرطة قوية وانعدام وجود الجيش. كما أشار المشاركون في الدراسة إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان أيضاً المصدر الرئيسي للمتفجرات من مخلفات الحرب (٤٢ في المائة) في ماقوي (٤٩ في المائة) وتوريت (٤٩ في المائة) وإيكوتوس (٣٤ في المائة). بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار سكان إيكوتوس وتوريت إلى أن الميليشيات قد شكلت مصادر مهمة للمتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة الصغيرة (١٧ في المائة و٩ في المائة، على التوالي).

وذكرت المجموعات البؤرية أن المحسوبية السياسية قد شكّلت عاملاً مؤثراً على تدفق الأسلحة من مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المجتمعات المحلية.[٦١] كما يُفاد أن الأسلحة المقدمة هي أسلحة معاد تدويرها من المخزونات التي تم جمعها خلال حملات نزع سلاح المدنيين،[٦٢] ممّا يخفض بشكل كبير شرعية هذه الحملات في نظر المجتمعات المحلية. كما اعتبرت المجموعات البؤرية أيضاً أن استمرار تدفق الذخيرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان قد شكل عاملاً رئيسياً في تغذية دورات العنف المحلية. واعتبر ضعف الضوابط وعدم الانتظام في دفع رواتب الجنود كسببين رئيسيين يؤثران في عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان ويدفعانهم إلى بيع ذخائرهم في الأسواق المحلية.

تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصورات المتصلة بها

كما لوحظ أنه على الرغم من أن الأسلحة الصغيرة تُستخدم في أعمال العنف في كافة المقاطعات الثلاث، فهي لا تشكل أبداً الأداة

الرسم البياني ٤ **تصنيف النهج المتبع من قبل الشرطة والقادة التقليديين حيال الجرائم**

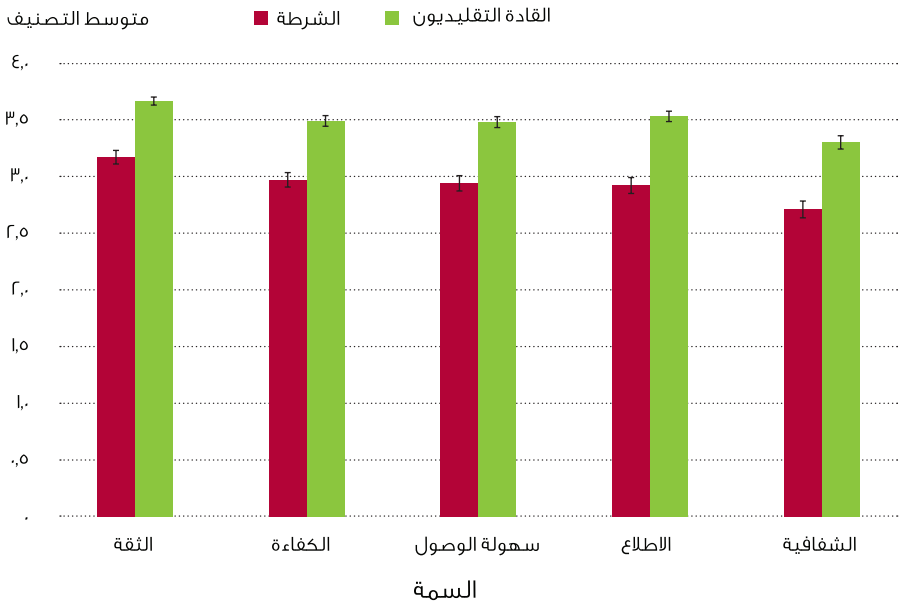

الوحيدة – أو بالضرورة الرئيسية – المستخدمة للتهديد بالعنف أو ارتكابه. فقد بيّنت عملية المسح أن عمليات القتل في ماقوي كانت تتمّ بواسطة عصا ٤٤ مرة أكثر من بندقية رشاشة مقارنة بتوريت، و٢٠ مرة أكثر مقارنة بإيكوتوس. لقد فرّ غالبية سكان ماقوي إلى أوغندا خلال الحرب؛ فتمتعت المقاطعة بقدرة الوصول إلى التعليم واجتنبت المشاركة في الصراعات المسلحة، فضلاً عن أن السكان عموماً لا يوافقون على حمل السلاح في الأماكن العامة. وحتى في توريت، حيث يسود تقليد قوي من العنف المسلح، فاق عدد الجرائم التي ارتكبت من دون سلاح (٣٢ في المائة) تلك المرتكبة بواسطة بندقية رشاشة (٢٨ في المائة). ممّا يعني أن توفر الأسلحة يجب ألا يعتبر كسبب رئيسي للعنف، وإنما كعامل خطر وتمكين. في سياق البرامج الأمنية المجتمعية المحتملة، تشير الدراسة أيضاً إلى ضرورة التركيز على البرمجة الشاملة التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف المحلي.

من بين الأسر التي أفادت عن امتلاكها للأسلحة النارية، شكّلت مسألة حماية القرى السبب الرئيسي المقدّم (٧٧ في المائة)، تلتها مسألة الحماية الشخصية من العصابات والمجرمين (٤٠ في المائة) ثم الحماية الشخصية من الحياة البرية (٣٣ في المائة). يعكس الاختلاف في هذه الإجابة تبايناً في مستويات انعدام الأمن. في توريت وإيكوتوس، حيث أفيد عن عدد أكبر من التهديدات لأفراد الأسر والإيذاء الإجرامي مقارنة بمقاطعة ماقوي، كانت مسألة «حماية القرى» السبب الأكثر شيوعاً الذي أعطي لامتلاك الأسلحة.

المؤسسات: القيمون على الأمن الرسميون وغير الرسميين

أفاد معظم المجيبين (٨٥ في المائة) عن وجود نوع من المؤسسات الأمنية في منطقتهم. فأشار هؤلاء بغالبية العظمى (٩٠ في المائة) إلى أن القادة التقليديين ورؤساء البوما هم القيمون الأساسيون على أمنهم، يليهم الجيران (٤٨ في المائة) والقادة الدينيون (٣٨ في المائة). أمّا القيمون الرسميون على الأمن فحلّوا في أسفل القائمة: ٢٧ في المائة فقط ذكروا وجود عناصر الشرطة و٨ في المائة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة.

اختلفت درجة الاعتراف بجماعات أمنية معينة بين مختلف المقاطعات الثلاث: فقد أفاد المجيبون في مقاطعة ماقوي عن وجود أقوى للشرطة (٣٢ في المائة) ممّا في إيكوتوس (١٨ في المائة) وتوريت (٢٨ في المائة). في المقابل، تمّت الإشارة أكثر إلى «الجيران» في إيكوتوس وتوريت (٥٢ في المائة و٥٦ في المائة، على التوالي) مقارنة بمقاطعة ماقوي (٤١ في المائة). وكانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية.

ونظراً إلى ضعف وجود القيمين الرسميين على أمن الولاية، لا يزال التبليغ عن غالبية الجرائم والخلافات يتمّ لدى السلطات التقليدية. في الواقع، أشار ٥٩ في المائة من مجموع المشاركين إلى أنهم يعمدون إلى

الإبلاغ عن الجرائم لدى السلطات التقليدية أولاً؛ في حين ١٦ في المائة يبلغون أقرب فرد من العائلة ووحدهم ١١ في المائة يبلغون الشرطة. وكان التباين في هذه الردود خفيفاً بين المقاطعات. في الأماكن التي اشتملت على وجود لكل من الشرطة والسلطات التقليدية، أفاد ٤٣ في المائة أنهم يعمدون إلى الإبلاغ عن الجرائم إلى السلطات التقليدية، مقابل ٣٢ في المائة يلجأون إلى الشرطة.

السلطات التقليدية

كشفت المقابلات مع المجموعات البؤرية أنه على الرغم من استمرار وجود السلطات التقليدية، فهي قد ضعفت بشكل كبير من جراء الحرب الأهلية وانتشار الأسلحة الصغيرة بين أيدي المدنيين وانهيار العلاقات المجتمعية التقليدية والانتقال من الاعتماد على السلطات التقليدية إلى سلطات الولايات الحديثة. بالفعل، فبعض الرؤساء الذين هم في السلطة اليوم ليسوا زعماء تقليديين وإنما مسؤولين معينين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (أو حكومة السودان خلال الحرب) لمراقبة الموارد واستخراجها؛ وهم يفتقرون إلى الشرعية في نظر المجتمعات المحلية. في الوقت نفسه، يعتقد بعض الشباب أن القادة يشكلون عقبة في وجه عصرنة الدولة وإرساء الديمقراطية فيها، وأن الحكومة يجب أن تشرك عدداً أكبر من الشباب.[٦٣] في الواقع، فقد انتخبت بعض القرى مؤخراً قادة يافعين نسبياً في السن، غير أن سلطتهم وشرعيتهم لا تزالان موضع شك بالنسبة إلى بعض سكان هذه القرى.[٦٤]

كما ساهم انتشار ملكية واستخدام السلاح بين الشباب المحليين في اضمحلال السلطة التقليدية. وتشير بعض الإفادات إلى أن ثمة رؤساء يترددون في الكشف عن المجرمين لدى السلطات أو حتى التعاون معها بشكل فعال خوفاً من عمليات الانتقام التي قد تستهدفهم.[٦٥] حتى أن بعض القادة قد تعرضوا للهجوم وإطلاق النار، الأمر الذي لم يكن بالإمكان تصوره في السنوات الماضية. وقد سلّط المجيبون الرئيسيون الضوء على الحاجة لحماية الرؤساء والقادة وإنشاء آليات جماعية لاتخاذ القرارات وحلّ النزاعات المحلية.[٦٦]

ثمّة ارتباك كبير اليوم بشأن إمكانية تطبيق السلطة التقليدية والحديثة وأنظمة العدالة؛ ففي حين أن السلطات التقليدية قد تلاشت، لم تملأ سلطات الولاية مكانها بشكل فعال. وفي حين أن القادة التقليديين كانوا قادرين على الحكم بشأن كافة القضايا التي تحال إليهم خلال الحرب، سواء كانت مدنية أو جنائية، فهم باتوا ينظرون اليوم فقط في النزاعات المحلية ويساعدون الشرطة على التحقيق في القضايا الجنائية ويحيلون القضايا الأكثر خطورة إلى محاكم المقاطعة أو الولاية الرسمية. غالباً ما يكون التعاون بين القادة والشرطة محفوفاً بالمشاكل، إذ كثيراً ما يتهم ضباط الشرطة بعدم الكفاءة أو الفساد، أو حتى بإطلاق سراح المشتبه بهم مقابل رشاوى صغيرة.[٦٧]

كما أن الأمور قد تفاقمت نظراً إلى النقص في تطوير نظام المحاكم الرسمية، لا سيما على مستوى المقاطعات والولايات، ممّا يؤدي في غالبية الأحيان إلى التأخر في البتّ بالقضايا الأكثر خطورة، الأمر الذي يحفز على عمليات القتل الانتقامية مع نفاذ صبر الضحايا ولجوئهم إلى إحقاق العدالة بأنفسهم. فالأعداد المتزايدة من حالات عدالة الغوغاء في القضايا المتصلة بالسحر والتسمم وغيرها من الجرائم في مقاطعة ماقوى (يُرجى مراجعة المربع ٢) إنما هي نتيجة، وفقاً للعديد من المجيبين الرئيسيين، لعدم الرضى المتزايد على النظام القضائي السائد والنقص في إنفاذ القوانين في الولاية.[٦٨]

الشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان

عندما طلب من المجيبين تقييم أداء الشرطة من خلال تصنيفه على مقياس من صفر إلى ٤، من حيث الثقة والكفاءة وسهولة الوصول والاطلاع والشفافية في ما يتعلق بالنهج الذي تتبعه في معالجة الجرائم والنزاعات، جاء تصنيف المشاركين في مرتبة أدنى بكثير من مراتب السلطات التقليدية في المناطق التي تشهد تواجداً لكلا الفريقين (يُرجى مراجعة الرسم البياني ٤). كما أن المجموعات البؤرية أشارت إلى نقص في الحياد وانتشار الفساد والتورط في بعض الجرائم كبعض من أسباب نظرتهم الدونية إلى كل من الشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان. على سبيل المثال، عندما يتم استدعاء الشرطة لمواجهة خطر أمني معيّن، أشار المجيبون إلى أن بعض القرى تحظى دون سواها بتغطية تفضيلية، وذلك تبعاً للروابط المحلية مع القادة أو السياسيين

الرسم البياني ٥ **الآثار المتوقعة من عملية نزع السلاح بحسب كل مقاطعة**

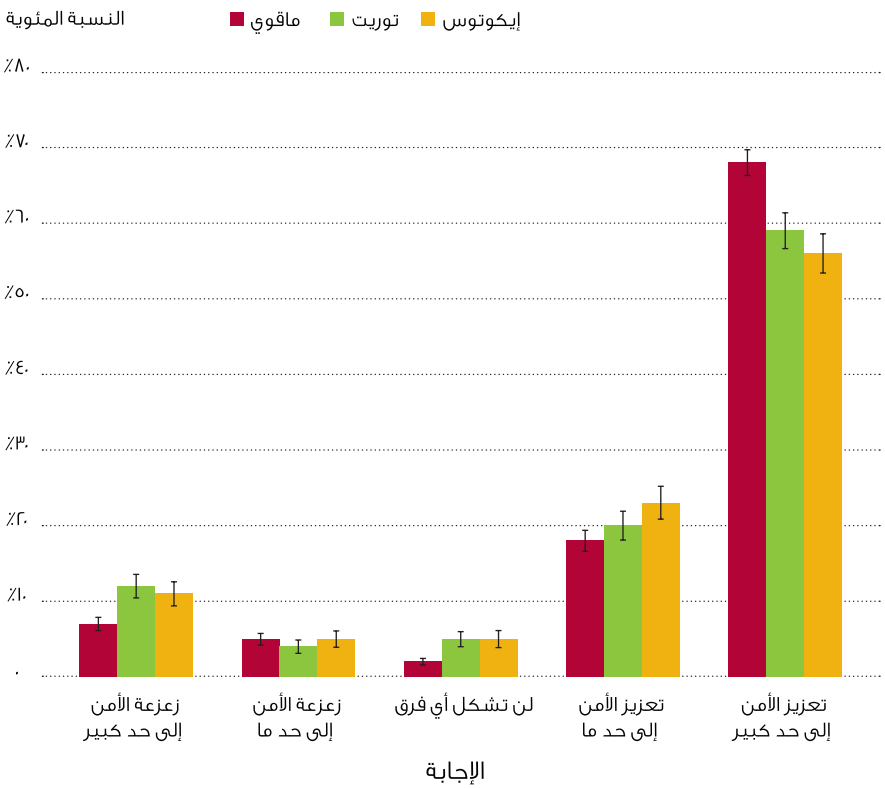

الرفيعي المستوى. وفي بعض الحالات الأخرى، اشتكى السكان من تطبيق القوة والعقوبات بشكل غير مبرر.[٦٩] كما أشارت المجموعات البؤرية إلى أن الشرطة غالباً ما تكون شديدة الضعف أو يمكن التغلب عليها بسهولة من جانب المجتمعات المحلية المسلحة. ففي مقاطعة توريت على سبيل المثال، ثمة إشارات إلى أن الشرطة تخشى مواجهة المغيرين على الماشية وبالتالي لا تحقق في القضايا بشكل كامل ما لم تحظ بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٧٠] وحتى في الحالات التي تنجح فيها قوات الأمن الرسمية باسترداد الماشية المسروقة، غالباً ما يُترك الجناة، وإن كشفت هويتهم، من دون عقاب، ممّا يؤدي إلى تفاقم ما وصفه المجيبون بالفوضى المتوطنة وانعدام المتابعة والالتزام وضعف الحكم والإدارة.[٧١]

على غرار المناطق الأخرى في جنوب السودان، تتألف الشرطة المحلية في المقاطعات الثلاث بشكل رئيسي من الجنود السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تم تسريحهم بعد توقيع اتفاق السلام الشامل. غير أنهم لا يزالون يفتقرون، بعد خمس سنوات على ذلك، إلى معدات النقل والاتصالات والأسلحة والذخائر، فضلاً عن اليد العاملة المدربة، وبالتالي فهم غير مهيئين لمواجهة التحديات الأمنية في الولاية.[٧٢] بحسب تقديرات مفوض الشرطة في توريت، ثمة ٢,٠٠٠ ضابط شرطة في كل ولاية، مع حوالي ١٢٠ ضابطاً منتشرين في كل مقاطعة.[٧٣] غير أنه في الممارسة العملية، يميل ضباط الشرطة إلى البقاء على مقربة من المراكز الحضرية، وذلك بشكل رئيسي بسبب افتقار المناطق الريفية للمساكن الملائمة والغذاء ووسائل النقل.[٧٤] في مقاطعة إيكوتوس على سبيل المثال، ثمّة ١٠٠ ضابط شرطة، من بينهم ٥٠ متمركزون في وسط إيكوتوس.

على الرغم من سوء سمعة الشرطة في الوقت الحالي، كشف المجيبون عن ترحيبهم بالشرطة كجهاز قيم على أمنهم في حال تمّ تحسين تجهيزها وتدريبها وتسهيل قدرة الوصول إليها وتعزيز موقعها الاستراتيجي.[٧٥]

وأشار المجيبون إلى أنهم يخشون الجيش الشعبي لتحرير السودان المسؤول حالياً عن حفظ الأمن في بعض المناطق، من الشكاوى الموجهة ضد هذا الجيش، الاغتصاب والتحرش الجنسي الذي يستهدف النساء من السكان المحليين وابتزاز الموارد الطبيعية الخاصة بالمجتمعات المحلية (مثل الأخشاب). وفي حادثة وقعت مؤخراً في خور الإنجليز على طريق جوبا – توريت، اصطدم أحد المدنيين مع جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يقطع الأشجار فقبض هذا الأخير عليه. أدى هذا الاعتقال إلى استنفار القرية بكاملها فانتشر سكانها مدججين بالسلاح في وجه ثكنات الجيش الشعبي المجاورة. وقد تمّ اجتناب قيام اشتباك عنيف بين الفريقين إثر دعوة السلطات المحلية للتدخل ومنع الجيش من الهجوم.[٧٦] كما تشير الإفادات إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يذكّر السكان بالحرب الأهلية، وبالتالي فهو محدود القدرة على حلّ النزاعات أو التعامل مع الحوادث الإجرامية بطريقة نزيهة.[٧٧]

في ظلّ غياب أي جهة قيمة على حفظ الأمن في العديد من المناطق، يضطلع الشباب حالياً بمهمة حماية القرى المحلية وإنفاذ القوانين. في حين أن بعض البنى التقليدية، مثل «فتوات القرى» (مونيوميجي) كانت تتمتع بقواعد اشتباك واضحة، فضلاً عن مسؤولية حماية القرى، فقد لا يكون مستغرباً في ظلّ الفراغ الأمني الحالي استخدام البنى التقليدية لأغراض إجرامية.[٧٨] ويشير هذا الوضع إلى الحاجة الملحة لإيجاد حلول أمنية مؤقتة تركز على الاحتياجات الأمنية لدى المجتمعات، مع دمج كل من النظم التقليدية والحديثة، والتركيز على الثقة المتبادلة وتقسيم المسؤوليات.

نزع السلاح

على الرغم من أن الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان لا يزالان ملتزمين بنزع سلاح المدنيين، غير أن هذه المسألة حساسة للغاية في ظلّ الفراغ الأمني الحالي. فبدون ضمانات أمنية بعد جمع السلاح، تصبح المجتمعات المنزوعة السلاح عرضة للهجمات التي تشنّها المجتمعات المجاورة وتلك في البلدان المجاورة. كما أن التفاوت في نزع السلاح بين المجتمعات المتنافسة يحفز أيضاً على إعادة التسلح. فقد أشارت الإفادات إلى أن عمليات نزع السلاح في توريت وإيكوتوس في العام ٢٠٠٩ قد أدّت إلى ترك المجتمعات المحلية من دون حماية فوقعت ضحية لهجمات القبائل المجاورة، ممّا أدى إلى فقدان السكان ماشيتهم وانقلابهم أكثر فأكثر على سلطات الدولة.[٧٩] علاوة على ذلك، حتى المسؤولون الحكوميون يقرون بأن الحملة السابقة لم تسفر إلا عن نتائج محدودة، إذ أن معظم الأشخاص قاموا بتسليم أسلحة قديمة وغير صالحة للاستعمال وأخفوا تلك الصالحة للاستعمال في منازلهم أو في مناطق نائية.[٨٠]

على الرغم من ذلك، تشير نتائج الدراسة إلى وجود موقف إيجابي تجاه نزع السلاح، مع إفادة حوالي ٦٨ في المائة من إجمالي العينة عن استعدادهم للتخلي عن الأسلحة النارية وتوقع الغالبية (٦٣ في المائة) أن يؤدي نزع السلاح في المستقبل إلى تعزيز الأمن ضمن الأسرة. وقد بدا على المجيبين من مقاطعة ماقوي استعداداً أكبر بكثير (٧١ في المائة) للامتثال لنزع السلاح مقارنة بأولئك من توريت (٦٣ في المائة) وإيكوتوس (٦٦ في المائة) وأقل بكثير لإخفاء بعض أو كافة أسلحتهم النارية (٨ في المائة مقابل ٢٦ في المائة و٢٥ في المائة لتوريت وإيكوتوس). كما أن المجيبين من إيكوتوس (٥٦ في المائة) وتوريت (٥٩ في المائة) بدوا أقل تفاؤلاً بشكل كبير من أولئك في ماقوي (٦٨ في المائة) من جهة احتمال أن تسفر حملة نزع السلاح في منطقتهم عن تحسّن كبير في الأمن الأسري (يُرجى مراجعة الرسم البياني ٥).

في إيكوتوس، حيث الإحساس بالأمن يبلغ أدنى درجاته، أشار ٤٢ في المائة إلى تراجع الوضع الأمني في المقاطعة خلال العام الماضي مقارنة بـ٢٦ في المائة في توريت و١٥ في المائة فقط في ماقوي. كما أن ٦٧ في المائة من المجيبين في إيكوتوس أعربوا عن قلقهم بشأن سلامة أفراد أسرهم، في نسبة فاقت تلك في كل من توريت (٥٤ في المائة) وماقوي (٤٨ في المائة). وهذا يدلّ على مدى اعتماد المجتمعات على الأسلحة، خاصة في المناطق الأقلّ أمناً في الولاية؛ كما أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لتوفير الأمن البديل في هذه المجتمعات قبل تنفيذ عمليات نزع السلاح.

وقد أشار المجيبون في المجموعات البؤرية إلى وجوب انطلاق عمليات نزع السلاح من خلال توعية المجتمعات المحلية جنباً إلى جنب مع عمليات جمع الأسلحة الطوعية، وإتباع ذلك بنزع السلاح بالقوة إذا لزم الأمر. فذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفادي المشكلة الحالية المتمثلة بالغارات والهجمات التي ينفذها سكان القرى المجاورة على المناطق المنزوعة السلاح.[٨١] ومع

استئناف نزع السلاح في ولاية شرق الاستوائية كما هو مقرّر، ثمّة فرصة وإن ضئيلة لإشراك المجتمع المحلي من أجل ضمان حدوثه بشكل سلمي ومنظم.

بعض الأفكار المقترحة

لقد قدم المجيبون مجموعة غنية من التوصيات المحددة والمدروسة للتخفيف من مصادر معينة للعنف وانعدام الأمن. وتشمل هذه تثقيف الفتيات وتعليمهن رفض المهر الذي يشتمل على أبقار مسروقة؛ الانتقال سريعاً لتحديد مكان الماشية المسروقة واستردادها قبل وقوع الهجمات الانتقامية؛ الإسراع في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها؛ إعادة توجيه الهياكل العشائرية التقليدية، مثل "الفتوات" (مونيومجي) لاستعادة وظائفها المجتمعية الأصلية؛ ومنع إعادة التسلّح بعد جهود نزع السلاح. تستحق هذه الاقتراحات كلها المتابعة. ولكن من دون تحسين الحكم وتعزيز التنمية، من المرجح أن يستمر العنف على الرغم من هذه الخطوات. لذا، فيجدر بسبل المعالجة التصدّي لأعراض انعدام الأمن وأسبابه على حد سواء.

نظراً إلى أن المجيبين قد صنفوا المخاوف الأمنية في مرتبة أدنى بكثير من تلك المتصلة بالموارد الطبيعية والتنمية – ونظراً إلى الترابط القائم بين القضايا المتصلة بالعنف والماشية والأراضي – فمن الواضح أن معالجة تهميش هذه المجتمعات من شأنها الحدّ من الحوافز والدوافع التي تؤدي إلى العنف. تفشل مؤسسات حكومة جنوب السودان حالياً (في جوبا وعلى صعيد الولاية) في القيام بذلك أو تكون جزءاً من المشكلة – كما عندما تتدخل السلطة المحلية في النزاعات على الأراضي لتحقيق مكاسب شخصية.

علاوة على ذلك، تعاني المؤسسات الحكومية المحلية من نقص شديد في عدد الموظفين والتمويل، وانعدام البنية التحتية ووسائل النقل والمعدات واليد العاملة اللازمة لتقديم حتى أبسط الخدمات الأساسية. لذا، فلا بدّ من الاستثمار وبناء القدرات في المؤسسات المحلية التي يمكنها تلبية احتياجات المجتمعات المحلية كجزء أساسي في أي جهد يُبذل لمعالجة مسألتي انعدام الأمن والتخلف.

في نهاية المطاف، لا يمكن الحد من العنف ومعالجة انعدام الأمن – الفعلي وذلك المحسوس – من دون القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب في الجرائم التي تُرتكب. من الصعب تحديد كيفية السبيل إلى تحقيق هذا التحول من دون وجود آلية أكثر وضوحاً وفعالية لإنفاذ القوانين. يقتصر انتشار الوجود الأمني حالياً على المدن، في حين تخلو المناطق الريفية من عناصر الشرطة. كما ثمة نقص في مراكز الشرطة على طول الطرق الرئيسية المستخدمة لرعي الماشية والإتجار وطرق الهروب المعروفة. يمكن للمبادرة المشتركة المتمثلة بـ«قوة الاستجابة السريعة» بين مفوضية مقاطعة توريت ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان والشرطة أن تشكل نقطة انطلاق مبتكرة.[٨٢] كما أن التناوب الدوري للقوات الأمنية قد يساعد أيضاً على منع تشكّل شبكات من المحسوبية الطويلة الأجل والحد من الفساد والتحيز والاستغلال.

أمّا بناء قدرات الشرطة على استباق الجريمة ومنعها وتطبيق القوانين، فيشكل تحدياً أكبر من تعزيز انتشار وجودها. فقوات الشرطة في حاجة ماسة ليس فقط للمعدات الملائمة ووسائل النقل ومرافق الاتصالات، ولكن أيضاً للتدريب على المعايير العالمية في مجال إنفاذ القوانين ومنع الصراعات واستخدام الأسلحة واحترام حقوق الإنسان. كما لا بد أيضاً من دعم أنظمة المحاكم، سواء تلك الرسمية أو العرفية، غير القادرة حالياً على توفير العدالة وسبل الانتصاف للضحايا أو محاسبة المعتدين.

هذه التحديات طويلة الأجل. ففي انتظار حلّها، تظلّ مسؤولية أمن القرى والأسر في أيدي أفراد المجتمعات المحلية. لذا، فقد يساعد دعم هذه المجتمعات لتبادل المعلومات وتحديد الصراعات ومحاولة استباقها والتنسيق بشكل أفضل مع الشرطة على سدّ جزء كبير من هذه الثغرات بشكل مؤقت إلى حين تحسّن خدمات الدولة. في الواقع، يمكن لدعم الجهود الأمنية المجتمعية البدائية أن يؤثر إيجاباً في العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي، وبالتالي في فعالية الشرطة المحلية. كما يمكن اعتماد مبادرات موازية لإدارة الصراع والسلم المحلي والمصالحة للمساعدة على ضمان عدم تحوّل «أمن المجتمع» إلى مرادف للاقتصاص غير القانوني.

على غرار ما تمّ توثيقه في مناطق أخرى من جنوب السودان، اعتبر السكان في المقاطعات الثلاث أن سيادة السلاح قد فرضت عليهم بحكم الضرورة. فهم قد أعربوا، في معظم الحالات، عن استعدادهم الكبير للتخلي عن أسلحتهم في حال تمكن الجيش وحكومة الولاية من توفير الأمن. لكن حتى في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من نية الجيش وحكومة جنوب السودان نزع سلاح المدنيين في الجنوب، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يسلّح المجتمعات المحلية في ولاية شرق الاستوائية لمواجهة التهديدات الخارجية، ممّا شكّل اعترافاً ضمنياً بعدم قدرته على حمايتهم.

سيتم قريباً استئناف عمليات نزع سلاح المدنيين الانتقائية في ولاية شرق الاستوائية. ولاجتناب إراقة الدماء وسيادة العنف في المجتمعات نتيجة لنزع السلاح كما حدث في المناطق الأخرى، ينبغي أن تتمّ هذه العمليات بشكل متزامن، وتشمل ضمانات أمنية فعالة وتعتمد على مبادرات المجتمع المحلي وشبكات المجتمع المدني. فمن دون هذه الشبكات، لن يتمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان – الذي سوف يتولى نزع السلاح – من فهم ديناميات الأمن المحلية والصراعات المحتملة بشكل كاف. كما أن لبعض المبادرات، مثل شبكة عمل ولاية شرق الاستوائية المعنية بالأسلحة الصغيرة، الملتزمة ببناء شبكة مجتمع مدني للتوعية على الأسلحة الصغيرة، أهمية في هذا المجال.[٨٣] وتشير التقارير الأولية عن عمليات نزع السلاح الجارية في ولاية جونقلي إلى الدور المحوري الذي تقوم به المنظمات المماثلة في توعية المجتمع، وذلك قبل الحملات وخلالها.

ولعل أبرز النتائج التي توصلت إليها عملية المسح وأكثرها إثارة للمخاوف تتمثل بتكرر الإفادات بأن الولاية والشرطة وحكومة جوبا قد تخلت عن المجتمعات المحلية. وبعد عقود من الحرب، لم يعالج اتفاق السلام الشامل الشعور العميق بالتهميش لدى هذه المجتمعات. مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية وانتهاء الفترة الانتقالية في العام ٢٠١١، لا يزال سكان ولاية شرق الاستوائية يعانون من التخلف المزمن والتنافس على الموارد الطبيعية وانتشار انعدام الأمن – وهي مؤشرات لبعض التحديات الداخلية العميقة الذي قد يواجهها جنوب السودان المستقل حديثاً في المستقبل.

الحواشي

هذا الملخص الموجز من إعداد إيرينا موزيل وراين موراي، استناداً إلى نتائج المسح حول تصورات الأمنية في ولاية شرق الاستوائية الذي أجري في العام ٢٠٠٩، بالتعاون بين مشروع مسح الأسلحة الصغيرة والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام.

١. لقد شمل هذا المسح الأسر المعيشية في كافة المناطق الإدارية (بايامات) في المقاطعات الثلاث، باستثناء بايام هيمودونقي Himodonge في مقاطعة توريت.
٢. يستعرض هذا الموجز الملخّص نتائج عملية المسح باستخدام أداة «عدسة العنف المسلح» الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يُرجى مراجعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٩).
٣. مونيس (٢٠٠٧، ص. ٧). يُرجى أيضاً مراجعة ماك إيفوي وموراي (٢٠٠٨، ص. ١٢).
٤. ماك إيفوي وموراي (٢٠٠٨، ص. ١٢).
٥. ولاية شرق الاستوائية (٢٠٠٧، ص. ١٤).
٦. ولاية شرق الاستوائية (٢٠٠٧، ص. ١٢–٢١).
٧. ماك إيفوي وموراي (٢٠٠٨، ص. ١٧).
٨. شوميروس (٢٠٠٧، ص. ١٠، ١٨).
٩. شوميروس (٢٠٠٧، ص. ٢١).
١٠. لقد أجرى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في وقت سابق، في العام ٢٠٠٨، عملية مسح للأسر المعيشية ضمن مجتمعات مختارة في ولاية شرق الاستوائية وشمال توركانا في شمالي كينيا. يُرجى مراجعة ماك إيفوي وموراي (٢٠٠٨).
١١. بما أن الأسر كانت تعيش على طول شريان رئيسي أو ضمن كتلة مركزة، تمّ الحدّ من عملية الاختيار العشوائي لمنع العدادين من التجوّل على طرق لا تعيشها عليها أي أسر.
١٢. يتم تحديد العدد التسلسلي الذي سيتم على أساسه اختيار الأسر من خلال قسمة العدد الإجمالي للسكان في البوما على عدد الاستمارات المطلوبة في هذه البوما. لقد سبق وتم احتساب عدد السكان على أساس البيانات السكانية الصادرة عن لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، في حين حدد عدد الاستمارات بناءً على البيانات السكانية وحجم العينة.
١٣. تم تعريف الخطأ بوجود إجابة ناقصة أو غير صالحة (أي، إجابة غير مقروءة، غير متسقة، أو لم تلتزم بخيارات المتاحة للإجابة عن سؤال معين).
١٤. مقابلة مع رائد في شرطة توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
١٥. مقابلة مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان، توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
١٦. مقابلة مع المفوض عن مقاطعة توريت، توريت، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
١٧. مقابلة مع أحد مسؤولي الكنيسة في أبرشية توريت، بايام إيسوك، مقاطعة إيكوتوس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ يمكن أيضاً مراجعة إيتون (٢٠٠٨) للاطلاع على أهمية الديناميات المحيطة بالهجمات الانتقامية.
١٨. مقابلات مع منظمات غير حكومية دولية ومسؤولين عن الكنيسة في بايام إيسوك، مقاطعة إيكوتوس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
١٩. لطالما كانت قبيلتا البويا والديدينغا تشنان الغارات على القرى في بايام الحيالة، غير أن الهجمات بين القرى المتجاورة ضمن البايام كانت أقلّ شيوعاً. يُرجى مراجعة أوشان (٢٠٠٧).
٢٠. بحسب المناقشات الجماعية المركزة مع النساء والشباب في بايام الحيالة، مقاطعة توريت، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢١. بحسب المناقشات الجماعية المركزة مع النساء الأعضاء في لجنة السلام، إيكوتوس الوسطى، إيكوتوس، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٢. مقابلات مع ممثلين عن منظمات غير حكومية دولية وعن الأمم المتحدة، في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، ١٥–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٣. مقابلات مع مجموعة من النساء، بايام الحيالة، مقاطعة توريت، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٤. بحسب المناقشات الجماعية المركزة في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، ١٥–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٥. مقابلات مع النساء والشباب، مقاطعة إيكوتوس، ٢٠–٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٦. مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية دولية، بايام إيسوك، مقاطعة إيكوتوس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٢٧. تجمع جيش الرب للمقاومة في أويني – كيبول في أواخر العام ٢٠٠٦ مع انطلاق عملية السلام برعاية جوبا. وعلى أثر عدم توقيع زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، لاتفاق السلام النهائي عدة مرات، سقطت عملية السلام. يُرجى مراجعة شوميروس (٢٠٠٧، ص. ٣٤–٣٩).
٢٨. لقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو٥٣,٠٠٠ حالة عودة تمت إلى المنطقة بمساعدة رسمية بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع مسؤول في المفوضية، نيمولي، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠. أمّا العدد الفعلي، فمن المرجح أن يكون أعلى من ذلك بكثير.
٢٩. مقابلة مع مفوض مقاطعة ماقوي، ماقوي، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٠. محلياً، يُنظر إلى أفراد المجتمعات الأخرى على أنهم «أجانب».
٣١. ينص قرار نيمولي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وهو بيان نتائج مؤتمر نظمته كل من حكومتي ولاية شرق الاستوائية وولاية جونقلي، على وجوب تسهيل عودة النازحين من جونقلي إلى مجتمعاتهم المحلية مع ماشيتهم؛ أما أولئك الذين يفضلون البقاء في ولاية شرق الاستوائية، فيتوقع منهم الموافقة على الاندماج في المجتمع المحلي وخسارة ماشيتهم والالتزام بالأنظمة المرعية الإجراء من قبل الإدارة المحلية.
٣٢. فوني (٢٠٠٩).
٣٣. مقابلات مع مسؤولين في الولاية ومجموعات الشباب وقادة المجتمع المدني، مقاطعة ماقوي، ٢١–٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٤. مقابلة مع موظفين في منظمات غير حكومية دولية، جوبا، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٥. مقابلة مع مسؤولين في الولاية ومجموعات الشباب وقادة المجتمع المدني، مقاطعة ماقوي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ مقابلة مع أحد مسؤولي الكنيسة في أبرشية توريت، توريت، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٦. يُرجى مراجعة شرق الاستوائية اليوم (٢٠١٠).
٣٧. مقابلة مع أحد مسؤولي الكنيسة في أبرشية توريت، توريت، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٨. بحسب المناقشات الجماعية المركزة مع النساء في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، ١٦–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٣٩. مقابلة مع ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، بايام إيسوك، مقاطعة إيكوتوس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٤٠. بحسب المناقشات الجماعية المركزة مع النساء في الحيالة الوسطى، مقاطعة توريت، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٤١. يُرجى مراجعة أوشان (٢٠٠٧، ص. ١٤) للحصول على بعض الأمثلة في إيكوتوس.
٤٢. مقابلة مع مدير لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في مقاطعة توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٤٣. مقابلة مع رئيس البوما، إيكوتوس الوسطى، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
٤٤. مقابلة مع أحد المجيبين الرئيسيين، مقاطعة ماقوي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٥. مقابلة مع أحد رؤساء القبائل، مقاطعة ماقوي، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٦. مقابلة مع مدير بايام باجوك، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. يشير أحد تقارير الحماية صدر مؤخراً عن لجنة الإنقاذ الدولية إلى أن الحمل المبكر هو السبب الرئيسي لعدم تخرج الفتيات من المدارس في ولاية شرق الاستوائية، حيث غالباً ما تبدأ الحياة الزوجية في سن مبكرة مثل ١٤ عاماً (لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠١٠، ص. ٢).

٤٧. مقابلة مع رئيسة جمعية القديسة مونيكا النسائية، مقاطعة ماقوي، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٨. مقابلة مع أحد الشباب، مقاطعة إيكوتوس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٩. تشير نتائج عملية المسح تحديداً إلى أن ٦,٩٠٩ (± ١,٣٤٠) أسرة قد تمتلك متفجرات من مخلفات الحرب.

٥٠. تشمل الذخائر غير المنفجرة عادة المتفجرات من مخلفات الحرب وغيرها من الذخائر – مثل الرصاص – التي يتم العثور عليها في مناطق النزاع.

٥١. مقابلة مع أحد رؤساء القبائل، مقاطعة ماقوي، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٢. لقد تم لاحقاً احتجاز المتهم في هذه الحادثة. مقابلة مع مفوض الشرطة في مقاطعة ماقوي، مقاطعة ماقوي، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٣. مقابلات مع مسؤولين حكوميين ، مقاطعة توريت، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ يُرجى أيضاً مراجعة شوميروس (٢٠٠٨، ص. ٤٩) وماك إيفوي وموراي (٢٠٠٨، ص. ١٩).

٥٤. على سبيل المثال، فقد تم استخدام أماكن معينة مثل بالوتاكا في مقاطعة ماقوي مقار رئيسية للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية فضلاً عن جيش الرب للمقاومة خلال العقد الأخير، ممّا خلف مجموعة كبيرة من الأسلحة والذخائر بين أيدي المدنيين في هذه المنطقة.

٥٥. شوميروس (٢٠٠٨، ص. ٥٠).

٥٦. يُرجى أيضاً مراجعة لويس (٢٠٠٩، ص. ٥٤).

٥٧. مقابلة مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان، توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٨. مقابلة مع مسؤولين حكوميين، في مقاطعتي توريت وماقوي، ١٥–٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٩. من المتوقع أن يبلغ حجم الحالات في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية شرق الاستوائية ٢,٣٠٠ حالة. مقابلة مع مسؤولين من مكتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية شرق الاستوائية، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٠. يُرجى ملاحظة أن بعض الأسلحة التي يُفاد عن أنها نتيجة عملية «شراء» قد يكون مصدرها أيضاً الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٦١. قد يكون مصدر بعض هذه الأسلحة الغارات الناجحة لسرقة الماشية. مقابلات مع قادة تقليديين وشباب في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، ١٥–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٢. لمزيد من التفاصيل حول حملات نزع سلاح المدنيين الأخيرة في جنوب السودان، يُرجى مراجعة أوبرايان (٢٠٠٩).

٦٣. مقابلة مع مجيبين رئيسيين من أوساط الشباب المحليين المجتمع المدني، بلدة ماقوي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٤. ملاحظات ميدانية من قبل إيرينا موزيل، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٥. قابلات مع مسؤولين حكوميين على نطاق المقاطعة والولاية، في مقاطعتي توريت وإيكوتوس، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٦. مقابلة مع مفوض مقاطعة توريت، توريت، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٧. في ماقوي، أفيد أن قاضيين معينين رسمياً في المقاطعة قد استقالا من منصبهما بعد شهرين على تعيينهما بسبب النقص في القضايا. فقد فضّلت الشرطة المحلية، بحسب الإفادات، حل القضايا بنفسها، عن طريق الرشاوى. مقابلة مع مجيبين رئيسيين في بلدة ماقوي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٨. مقابلات مع مسؤول في الكنيسة، بلدة ماقوي، ومجيبين رئيسيين، مقاطعة ماقوي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٩. مقابلات مع الشباب والسلطات في مقاطعة إيكوتوس، ١٤–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٠. مقابلة مع رائد في الشرطة، مركز الشرطة في مقاطعة توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧١. مقابلة مع حاكم ولاية شرق الاستوائية، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٢. مقابلات مع مسؤولين حكوميين ومسؤولين في الشرطة، مقاطات توريت وإيكوتوس وماقوي، ١٥–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٣. مقابلة مع مفوض شرطة الولاية في توريت، توريت، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٤. في بايام الحيالة، في مقاطعة توريت، على سبيل المثال، أفيد بأن كافة رجال الشرطة الأربعة الذين تم نشرهم حديثاً قد اتخذوا مقراً لهم في بلدة توريت بسبب النقص في الغذاء الناجم عن الجفاف المستمر في المنطقة.

٧٥. مقابلات في كل من مقاطعات ماقوي وتوريت وإيكوتوس، ١٤–٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٦. مقابلة مع أحد المسؤولين عن الأمن المجتمعي وضبط الأسلحة الصغيرة، توريت، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٧. للاطلاع على العلاقة المركبة القائمة بين سكان ولاية شرق الاستوائية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية، يُرجى مراجعة شوميروس (٢٠٠٨، ص. ٢٠–٢٢).

٨٧. يُرجى مراجعة، على سبيل المثال، «مونيومجي» (من دون تاريخ) للاطلاع على نتائج المؤتمر الذي عقد في توريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حول «إشراك الفتوات «مونيومجي».

٧٩. في بور، مقاطعة توريت، على سبيل المثال، قرر البعض عدم المشاركة في انتخابات العام ٢٠١٠ بسبب حملات نزع السلاح التي جرت في العام ٢٠٠٩ والتي اعتبروها منحازة وذات دوافع سياسية.

٨٠. مقابلات مع مسؤولين حكوميين على صعيد الولاية، توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٨١. مقابلة مع المستشار الأمني لحاكم ولاية شرق الاستوائية، توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٨٢. على الرغم من استمرار نشاطها على نطاق محدود للغاية، تم تجهيز وحدات الشرطة في بعض البايام بهواتف لاسلكية وربطها بوحدة الاستجابة السريعة في المقر الرئيسي للشرطة في توريت، يتم إرسالها فور استلام أي إشعار بسرقة للماشية. مقابلة مع مفوض الشرطة في مقاطعة توريت، توريت، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٨٣. مقابلة مع أحد العاملين المسؤولين في الأمم المتحدة، توريت، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

المراجع

Eastern Equatoria Today. 2010. 'Witchcraft in Magwi County.' 15 January. <http://eastern-equatoria.org/2010/01/witchcraftin-magwi-county>. (شرق الاستوائية اليوم، ٢٠١٠).

Eaton, Dave. 2008. 'The Business of Peace: Raiding and Peace Work along the Kenya–Uganda Border (Part I).' African Affairs, Vol. 107, No. 426, pp. 89–110. (إيتون، ٢٠٠٨).

EES (Eastern Equatoria State). 2007. State Strategic Plan.

Schomerus, Mareike. 2007. The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview. HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September. (شوميروس، ٢٠٠٧).

——. 2008. Violent Legacies: Insecurity in Sudan's Central and Eastern Equatoria. HSBA Working Paper No. 13. Geneva: Small Arms Survey. June. (شوميروس، ٢٠٠٨).

Vuni, Isaac. 2009. 'E. Equatoria Governor, Interior Minister Testify before SSLA on Insecurity.' Sudan Tribune (Juba). 14 February. (فوني، ٢٠٠٩).

Development among the "Ateker" communities in the Horn of Africa, Juba, Southern Sudan.' Unpublished concept paper. 22 July. (مونيس، ٢٠٠٧).

O'Brien, Adam. 2009. Shots in the Dark: The 2008South Sudan Civilian Disarmament Campaign. HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey. January. (أوبرايان، ٢٠٠٩).

Ochan, Clement. 2007. Responding to Violence in Ikotos County, South Sudan: Government and Local Efforts to Restore Order. Medford, MA: Feinstein International Center. December. (أوشان، ٢٠٠٧).

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2009. 'Armed Violence Reduction: Enabling Development.' Paris: OECD. <http://browse. oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/4309151E.PDF> (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٩).

Unpublished draft report. April. (ولاية شرق الاستوائية، ٢٠٠٧).

IRC (International Rescue Committee). 2010. 'Girls' Education in Eastern Equatoria State.' January. (لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠١٠).

Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September. (لويس، ٢٠٠٩).

Mc Evoy, Claire and Ryan Murray. 2008. Gauging Fear and Insecurity: Perspectives on Armed Violence in Eastern Equatoria and Turkana North. HSBA Working Paper No. 14. Geneva: Small Arms Survey. July. (ماك إيفوي وموراي، ٢٠٠٨).

Monyomiji. n.d. 'Engaging Monyomiji.' <http://monyomiji.net/021/> (مونيومجي، من دون تاريخ).

Munyes, John. 2007. 'The International Conference on Peace and

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع بحث يمتدّ على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات غير الحكومية الشريكة. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحدّ من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدّي لانعدام الأمن.

ترمي الملخصات الموجزة عن السودان إلى توفير تقارير مختصرة دورية تلقي الضوء على المعلومات الأساسية في مواكبة لأخر المستجدات وبنسق سهل للقارئ. كما يصدر المشروع أيضاً سلسلة من ورقات العمل التي غالباً ما تكون أطول وأكثر تعمقاً في التفاصيل، باللغتين الإنكليزية والعربية، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً مالياً مباشراً من التجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع في السابق دعماً مباشراً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (دانيدا).

المشاركون في الإعداد

تحرير السلسلة: إميل لوبران
التدقيق والتنقيح: تانيا إينولوكي
التصميم: ريتشارد جونز rick@studioexile.com

الاتصال

لمزيد من المعلومات أو لإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال بكلير ماك إيفوي، مديرة مشروع التقييم الأساسي لأمن البشري في السودان، على عنوان البريد الإلكتروني
claire.mcevoy@smallarmssurvey

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان
مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Genève 1202
Switzerland
رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+